ليبيا: تحت حكم السلاح

حالات الاختطاف
والتعذيب وغيرهما من
الانتهاكات في غرب ليبيا

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: MDE 19/009/2014
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف مقاتل من كتيبة الزنتان يشاهد بينما تتصاعد أعمدة الدخان إثر إطلاق إحدى الميليشيات صواريخ أصابت وأشعلت خزان وقود في طرابلس في 2 أغسطس/آب 2014 ©Reuters/Hani Amara

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

بشأن هذا التقرير الموجز 9

الهجمات على المدنيين وعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن بناء على هويتهم 10

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة 15

مزاعم القتل الميداني 19

الهجمات على الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان 20

الهجمات على النازحين من التاورغاء والاختطافات وإساءة المعاملة 25

الخلاصة والتوصيات 27

الهوامش 28

مقدمة

"ما يحدث في ليبيا في هذه اللحظة يتجاوز انتهاكات حقوق الإنسان بما لا يقاس. إنه سعي إلى الانتقام. والناس قد توقفوا عن أن يكونوا بشراً."

إعلامي يتحدث عن الهجمات التي تستهدف وسائل الإعلام

منذ بدء النزاع في غرب ليبيا، في 13 يوليو/تموز 2014، بين "فجر ليبيا"، وهو ائتلاف لعدد من الميليشيات، ومنافسيهم الذين ينتمي معظمهم إلى مدينة الزنتان ومنطقة ورشفانة، الواقعة إلى الجنوب الغربي من طرابلس، ارتكبت الميليشيات والجماعات المسلحة، من جميع الأطراف، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنسان (قوانين الحرب)، ويرقى بعض هذه إلى مرتبة جرائم حرب. وجاءت الاشتباكات عقب أشهر من التوترات والانقسام السياسي الحاد بشأن شرعية مؤسسات الدولة، وشكل المرحلة الانتقالية في ليبيا، ومستقبل قوات الأمن.[1] وقد اقترفت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني في بنغازي، جراء القتال الذي تخوضه القوات الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر ضد ائتلاف من الميليشيات والجماعات المسلحة يعرف باسم "مجلس شورى ثوار بنغازي"، منذ منتصف مايو/أيار 2014.[2]

وقد أفضت الأزمة السياسية والنزاع المسلح اللذان يلفان ليبيا إلى تشكيل حكومتين متنافستين، يدعم كلاً منهما فريق من الفريقين المتحاربين، ومجموعة من الفاعلين الدوليين. وقد اتخذت الحكومة المؤقتة، التي عينها مجلس النواب المنتخب، مقراً لها في مدينة طبرق، شرقي البلاد، منذ قام ائتلاف "فجر ليبيا" للميليشيات بمهاجمة بعض أعضائها وبالسيطرة على البنى التحتية والوزارات الاستراتيجية في طرابلس، في 24 أغسطس/آب 2014. أما الحكومة الثانية، التي عينت نفسها والمعروفة باسم "حكومة الإنقاذ الوطني"، فتلقى الدعم من جانب بعض أعضاء البرلمان السابق، و"المؤتمر الوطني العام" وائتلاف "فجر ليبيا".

أطراف النزاع في غرب ليبيا والقانون الدولي الإنساني

يتألف ائتلاف "فجر ليبيا" من ميليشيات وجماعات مسلحة من مصراتة وطرابلس والزاوية وصبراتة وزوارة والخمس، وعدة بلدات في جبل نفوسة، بما فيها نالوت وجادو وغريان وككلة والقلعة. وتشمل القوات المقاتلة الرئيسية لفجر ليبيا "درع ليبيا للمنطقة الغربية" و"درع ليبيا للمنطقة الوسطى" وميليشيا مصراتة و"لواء شهداء غريان"، وميليشيات تتخذ من طرابلس مقراً لها من قبيل "كتيبة فرسان جنزور" و"غرفة عمليات ثوار ليبيا" وميليشيات من حي أبو سالم، بما فيها "الغرفة الأمنية المشتركة (المحور 11)، و"كتيبة النواصي" وميليشيات من قاعدة معيتيقة الجوية. وتعتبر بعض الميليشيات التي تنتمي إلى "فجر ليبيا" إسلامية التوجه.

ويتألف ائتلاف "الزنتان- ورشفانة" بصورة رئيسية من ميليشيات الزنتان، مثل كتائب القعقاع والصواعق والمدني وبرق النصر، التي اتهمت بضم ضباط سابقين تابعين للقذفي إليها؛ و"لواء ورشفانة"، الذي تشكل في مطلع أغسطس/آب 2014، وعدة جماعات مسلحة صغيرة شكلها أعضاء من مجتمع ورشفانة، وحسبما ذكر للرد على القصف العشوائي للمنطقة. وطوال السنوات الثلاث المنصرمة، شاركت بعض هذه الجماعات في أنشطة إجرامية من قبيل اختطاف السيارات والسرقة، وهي مؤلفة من أشخاص يُرى أنهم من الموالين للقذافي، ولكنهم لا يمثلون موقف قبائلهم بالضرورة. ويتحالف ائتلاف "الزنتان- ورشفانة" مع "عملية الكرامة"، وهي الحملة العسكرية التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر منذ منتصف مايو/أيار في بنغازي ضد الميليشيات الإسلامية والجماعات الإسلامية المنضوية تحت مظلة "مجلس شورى ثوار بنغازي".

وتنخرط هذه الجماعات في الوقت الراهن في نزاع مسلح غير دولي في غرب ليبيا، وهي محكومة بالقواعد في القانون الدولي الإنساني العرفي، كما بالمادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف لسنة 1949. وتسعى هذه القواعد والمبادئ إلى حماية أي شخص لا يشارك في الأعمال العدائية: ولا سيما المدنيين، وأي شخص جريح أو يلقي سلاحه أو يؤسر، بمن فيهم من كانوا يشاركون في القتال فيما مضى. والقتل المتعمد وبإجراءات موجزة لأشخاص أسرى- سواء أكانوا مدنيين أم أعضاءً في جماعات أو ميليشيات مسلحة- محظور ويشكل جريمة حرب. كما يحظر التعذيب والمعاملة القاسية واحتجاز الرهائن، وتشكل جميعاً جرائم حرب.

ويقيد القانون الدولي الإنسان كذلك وسائل وأساليب شن العمليات العسكرية. فيقتضي مبدأ التمييز أن تقوم أطراف الصراع "بالتمييز بين المدنيين والمحاربين" وبين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية"، وأن توجه هجماتها ضد الأهداف العسكرية فقط. أما الهجمات العشوائية، ومن طبيعتها ضرب أهداف عسكرية ومدنيين أو أعيان مدنية دون تمييز، فمحظورة تماماً. ويحظر مبدأ التناسب "الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". كما يحدد القانون الدولي الإنساني الاحتياطات الاحترازية الضرورية الواجب اتخاذها لتجنب القيام بهجمات عشوائية أو غير متناسبة. حيث يشكل استهداف المدنيين بالهجوم، أو شن هجوم عشوائي عن قصد ينجم عنه وفيات أو إصابات في صفوف المدنيين، أو شن هجوم غير متناسب، جريمتي حرب.

منذ 13 يوليو/تموز 2014، شنت الميليشيات والجماعات المسلحة هجمات عشوائية في المناطق المأهولة من العاصمة، وفي منطقة ورشفانة (جنوب غرب طرابلس) [3] والزاوية، دون أدنى اعتبار للمدنيين أو الأعيان المدنية، مضطرة مئات الآلاف من الأهالي إلى طلب الحماية في أجزاء أكثر أمناً من ليبيا، أو إلى اجتياز الحدود الدولية. وطبقاً لتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصل عدد النازحين في طرابلس ومحيطها، وفي بنغازي، حتى 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014، إلى نحو 287,000 شخص. وورد أن 100,000 شخص غيرهم فروا من ليبيا إلى البلدان المجاورة. [4] وفي معظم الحالات، لم تعط الميليشيات أي تحذير مسبق فعال للمدنيين قبل شنها الهجمات، أو تتخذ أي من الاحتياطات الأخرى اللازمة لتجنيب المدنيين آثار الهجمات، وفق ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. فقامت، على نحو يشير بوضوح إلى عدم اكتراثها بما سيترتب على تصرفاتها من عواقب، بإطلاق صواريخ "غراد" وقذائف هاون والمدفعية، وباستخدام المدافع المضادة للطائرات ضد مناطق مدنية مكتظة بالسكان، وبقصف المساجد والمستشفيات والمنازل، وبالتسبب بنقص حاد في الطاقة الكهربائية والمياه والغذاء والمحروقات والمواد الطبية.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدد من الهجمات العشوائية التي أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين وألحقت

أضراراً بمؤسسات طبية ومنازل مدنية ومحلات تجارية ومرافق للبنية التحتية.[5] وترقى هذه الهجمات إلى مرتبة جرائم الحرب. وعقب الاستيلاء على مطار طرابلس الدولي على أيدي مقاتلي "فجر ليبيا"، في 23 أغسطس/آب 2014، وانسحاب القوات التي تقودها ميليشيات الزنتان، استمرت الاشتباكات من أجل السيطرة على "معسكر 27" في منطقة ورشفانة، جنوب غربي طرابلس، بحيث وصلت في بعض الأوقات إلى الزاوية، وإلى أرجاء من جبل نفوسة مثل ككلة. ومنذ ذلك الوقت، قامت القوات الحليفة لائتلاف "فجر ليبيا" بقصف عشوائي لمنطقة ورشفانة، متسببة بنزوح واسع النطاق للمدنيين، حيث غادر المنطقة ما يقدر بنحو 14,500 عائلة في الأسبوعين الأولين من سبتمبر/أيلول وحدهما. كما جرح وقتل عدد من المدنيين، رغم عدم توافر معلومات إحصائية موثوقة حالياً. وطبقاً لتقارير صحفية، أصيب مستشفى الزهراء في 21 سبتمبر/ أيلول بعدد من الصواريخ، ما أدى إلى إخلاء المرضى والموظفين. وجاء الهجوم عقب أسابيع من القصف الكثيف، الذي كان أحياناً يحول دون قدرة الموظفين الطبيين على الوصول إلى المستشفى للعناية بالمرضى، وأدى إلى "نقص حاد في الأدوية والمواد الطبية"، طبقاً لتقارير "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" (الصليب الأحمر).[6] وتظهر صور التقطتها الأقمار الصناعية بين 20 سبتمبر/أيلول و2 أكتوبر/تشرين الأول 2014 مدى الدمار الذي لحق بما يعتقد أنه مبنى ملحق بمستشفى الزهراء والأضرار التي لحقت بالمركبات داخل مجمع المستشفى.

وفي 17 سبتمبر/أيلول، قابلت منظمة العفو الدولية 15 مريضاً من منطقة ورشفانة كانوا يعالجون في مستشفى الرحمة في مدينة المهدية في تونس. وكان بين هؤلاء 12 مدنياً، منهم صبي يبلغ من العمر 10 سنوات. وكانوا جميعاً قد أصيبوا بشظايا قذائف نتيجة لقصف منطقة سكنية، أو أصيبوا برصاصات طائشة ما بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014. وأبلغوا جميعهم منظمة العفو الدولية أن قوات متحالفة مع "فجر ليبيا" قد قامت بنهب وتدمير البيوت والمزارع والمحلات التجارية في مدنهم وبلداتهم عندما دخلتها، أو قامت بتدميرها وإشعال النار فيها. ويقدر "مجلس شورى ورشفانة" أن مئات البيوت في السهلة والماية والطينة والطويبية ، في منطقة ورشفانة، قد دمرت أو أحرقت أو نهبت ما بين 4 أغسطس/آب و25 سبتمبر/ أيلول.[7] ويظهر تحليل لصور بالأقمار الصناعية التقطت لمنطقة ورشفانة، ما بين 25 يوليو/تموز و10 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أن أضراراً قد لحقت بأعيان مدنية وبمرافق البنية التحتية وبحواجز على الطرق. ويمكن ملاحظة أن أوسع الأضرار نطاقاً وقعت إلى الجنوب من الماية وشرق الطينة، وكلا المنطقتين قريبتان من معسكر 27، حيث سويت بعض المباني بالأرض تماماً.

كما أطلقت صواريخ "غراد" من ورشفانة على مناطق حضرية في الزاوية، بما في ذلك على مرفق طبي . ففي حوالي الساعة 1 من فجر 14 سبتمبر/أيلول، أصاب صاروخ وحدة العناية المركزة في مستشفى الزاوية، ما أدى إلى جرح 10 أشخاص، بمن فيهم أطباء وممرضين ومرضى وزوار، وإلى هدم أحد جدران الوحدة. وعانى عشرة أشخاص آخرين من الصدمة أو الاختناق نتيجة استنشاقهم الدخان. وطبقاً لطبيب عضو في "لجنة الأزمة" في الزاوية، كان سبعة مرضى يعالجون في وحدة العناية المركزة وقت القصف. وتشير المعلومات الإحصائية التي قدمها مستشفى الزاوية إلى أن 21 مدنياً آخر أصيبوا نتيجة قصف الزاوية ما بين 3 أغسطس/آب و18 سبتمبر/أيلول 2014.

ومنذ بدء المواجهات المسلحة، دأبت الميليشيات التابعة لجميع الأطراف على القيام بعمليات اختطاف متبادلة. كما تعرض العديد من المدنيين، بمن فيهم ناشطون في المجتمع المدني ومحامون وصحفيون وشخصيات عامة، للتهديد والاختطاف، وأخضعوا للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة، لا لشيء إلا بسبب أصلهم أو رأيهم أو انتمائهم السياسي المفترض. واضطر من أخلي سبيلهم، في نهاية المطاف، إلى الاختباء أو بحثوا عن ملاذ لهم خارج ليبيا. وما زال آخرون يفتشون على نحو يائس عن طرق لمغادرة البلاد. وقد تمكنت منظمة العفو الدولية من مقابلة 15 شخصاً عقب إخلاء سبيلهم. وتعكس قصصهم المرعبة مدى الترهيب والإذلال والألم الذي لحق بهم نتيجة الضرب بخراطيم المياه البلاستيكية والقضبان المعدنية والعصي، أو صعقهم بالصدمات الكهربائية. ورفض بعضهم أن

تنشر أسماؤهم أو ما مروا به من تجارب في هذا التقرير الموجز خشية تعرضهم هم أنفسهم أو عائلاتهم أو بيوتهم أو سواها من الممتلكات لأعمال انتقامية. وفي بعض الحالات، يبدو أن عمليات الاختطاف كانت تتم فحسب لضمان تبادل السجناء. وهذا يرقى إلى مرتبة احتجاز الرهائن.

وقامت جميع الأطراف أيضاً بأسر المقاتلين واعتقالهم، بما أثار بواعث قلق بشأن سلامتهم ومعاملتهم. وتعتبر منظمة العفو الدولية جميع المعتقلين ممن تحتجزهم الميليشيات عرضة لخطر جسيم في أن يعذبوا وتساء معاملتهم، وربما للقتلاليداني. ويزيد من بواعث قلق المنظمة النمط السائد من انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة على نطاق واسع والتي ترتكبها الميليشيات نفسها دونما خشية من عقاب، من أي نوع، منذ اندلاع النزاع المسلح في ليبيا في 2011. فخلال هذا الوقت، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من حل هذه الميليشيات المسلحة أو نزع أسلحتها. وعوضاً عن ذلك، قامت بمدِّها برواتب شهرية وأحياناً فوضتها بالقيام بمهام متنوعة من قبيل توفير الأمن للمنشآت أو المناطق الاستراتيجية. وقد قوت ثلاث سنة من تقاعس السلطات الليبية عن إخضاع هذه الميليشيات للمحاسبة من عزيمتها وعززت من قناعتها بأنها فوق القانون. فواصلت الميليشيات عمليات القبض التعسفي التي رأت فيها حقاً مكتسباً، ورفضت تسليم المعتقلين ليحتجزوا في عهدة الدولة، وقامت بعرقلة الجهود الحكومية لتطبيق العدالة الانتقالية، وحالت دون الإفراج عن العديد من الأفراد رغم الأوامر الصادرة عن النيابة بإخلاء سبيلهم، وصعدت من هجماتها ضد النازحين داخل البلاد، ومارست كذلك أعمال التعذيب وإساءة المعاملة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الأطراف إلى أن تتوقف فوراً عن اختطاف المدنيين، وإلى عدم معاملة أي شخص تحتجزه كرهينة. ويتعين الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي محتجز بسبب انتمائه السياسي أو رأيه أو مسقط رأسه أو عرقه. كما تدعو المنظمة جميع الأطراف إلى معاملة من أمسكت بهم من المقاتلين بصورة إنسانية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وإلى تأمين إخطار عائلاتهم بمكان وجودهم وتمكينها من التواصل معهم، وتوفير الرعاية الطبية الكافية لهم وحمايتهم من التعذيب. ويجب على القيادات العسكرية، على وجه الخصوص، أن توضح لمن هم تحت إمرتها بأنه لن يتم التساهل مع التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وأن تقصي عن أماكن الاحتجاز أي أشخاص يشتبه بأنهم قد أمروا بمثل هذه الأعمال أو ارتكبوها أو غضوا النظر عنها. ومن شأن تقاعسها عن القيام بذلك أن يعرضها للمساءلة عما ارتكب من أعمال من جانب التابعين لها.

إن التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، عندما يرتكب إبان النزاع المسلح، يعتبر من جرائم الحرب، ومثله احتجاز الرهائن أو تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها- ما لم يحدث ذلك التدمير أو الاستيلاء على نحو لا مناص منه بسبب ضرورات الحرب. [8]

كما إن "المحكمة الجنائية الدولية" ما انفكت قادرة على ممارسة ولايتها على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا منذ 15 فبراير/شباط 2011 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1970. وفي ضوء الانتهاكات الواسعة النطاق التي ما ما برحت ترتكب في ليبيا، فإن منظمة العفو الدولية ترحب بالبيان الذي أصدره مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية" في 25 يوليو/تموز 2014، وحذرت فيه فاتو بنسودة بأن مكتبها "لن يتردد في التقصي عن من يرتكبون جرائم تطالها الولاية القضائية للمحكمة في ليبيا، بغض النظر عن منصبهم الرسمي أو انتمائهم". [9] وتود المنظمة الملاحظة كذلك أن مجلس الأمن الدولي قد أكد مجدداً، في قراره رقم 2174 الصادر في 2014، على أنه سوف يتخذ تدابير عقابية ضد الأفراد المسؤولين عن "التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني المعمول به، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في ليبيا". [10]

بشأن هذا التقرير الموجز

يستند هذا التقرير الموجز إلى 53 مقابلة أجريت ما بين 25 أغسطس/آب و7 أكتوبر/تشرين الأول، ويركز على الانتهاكات الخطيرة التي اقترفت من قبل جانبي النزاع منذ منتصف يوليو/تموز كأعمال انتقامية ضد الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الانتهاكات اختطاف المدنيين، والنهب والسلب، وحرق الممتلكات المدنية وتدميرها، والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وعمليات القتل الميداني ، والهجمات ضد المهنيين الإعلاميين والنازحين داخل البلاد. [11] وفضلاً عن مقابلة ضحايا وعائلاتهم وشهود عيان، تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ناشطين ومهنيين طبيين وسلطات محلية، وكذلك إلى لجان الأزمات التي تشكلت في الزنتان وطرابلس وورشفانة والزاوية، بين جملة مدن، للتعامل مع التبعات الإنسانية للنزاع.

الهجمات على المدنيين وعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن بناء على هويتهم

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مفادها أن جميع أطراف النزاع قد تورطت في عمليات اختطاف متبادلة للمدنيين منذ منتصف يوليو/تموز، عندما اندلع النزاع المسلح في غرب ليبيا. فقد اختطف مدنيون واحتجزوا دون وجود أدلة على ارتكابهم أي جريمة، وفقط بسبب هويتهم أو آرائهم أو انتمائهم السياسي المتصور، أو على أساس قيامهم بأنشطة سلمية من قبيل تنظيم مظاهرات احتجاج. وجرى اختطاف الأفراد عقب تفحص هوياتهم على نقاط التفتيش، أو من منازلهم وأماكن عملهم. وفي بعض الأحيان، يبدو أن الميليشيات اعتقلت الأفراد بغرض ضمان تحصيل الفدية أو مبادلتهم مع سجناء لها. وقد أجريت عدة مبادلات من هذا القبيل منذ اندلاع الأعمال العدائية. وتراوحت فترات الاختطاف التي وثّقتها منظمة العفو الدولية ما بين عدة ساعات وشهرين. وفي معظم الحالات، لم يسمح للمدنيين المختطفين بالاتصال مع أحبائهم، ما ترك عائلات بأسرها في حالة من القلق الشديد لأيام أو لأسابيع. وأبلغ بعض من اختطفوا ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية مندوبينا أنهم لم يعرفوا أين كانوا محتجزين أو من قبل مَن، نظراً لأنهم أجبروا على وضع عصابة على أعينهم طوال فترة احتجازهم. وذكر آخرون أن وثائقهم الشخصية، كجوازات السفر وتيب العائلة وشهادات السواقة، لم تُعد إليهم أبداً عقب إخلاء سبيلهم، ما قيّد حريتهم في التنقل في ليبيا، أو حال دون مغادرتهم البلاد.

واحتجز الأفراد الذين اختطفتهم قوات "فجر ليبيا" في طرابلس في مجمعات مختلفة في العاصمة أو في جنزور، أو نقلوا أحياناً إلى مصراتة للاستجواب من قبل فرع مصراتة للاستخبارات العسكرية، أو إلى أحد السجون الخاضعة إسمياً للشرطة القضائية. وعلى الجانب الآخر، نقل من اختطفتهم قوات ائتلاف الزنتان- ورشفانة إلى الزنتان أو احتجزوا في مراكز احتجاز غير رسمية كالبيوت الخاصة أو المجمعات العسكرية في منطقة ورشفانة.

فاختطف **محمد سعد الغناي**، وهو مهندس سلامة من الزنتان أصلاً ويبلغ من العمر 51 سنة، على يد إحدى الميليشيات في 5 أغسطس/آب 2014 من اجتماع لإحدى لجان الأزمات انعقد للتقرير بشأن كيفية التعامل مع النيران التي اندلعت في طرابلس عقب إصابة مخازن الوقود أثناء اشتباكات في محيط مطار العاصمة الدولي. وأبلغ منظمة العفو الدولية أن رجلين أمسكا به من ذراعية وشحطاه إلى خارج قاعة الاجتماع عقب تأكدهما بأن أصوله تعود إلى الزنتان. ونقل محمد سعد الغناي فوراً إلى مجمع الميليشيا الواقع في ضاحية تاجوراء من طرابلس، حيث احتجز لثلاث ساعات للاستجواب. ثم نقل إلى مرفق احتجاز يقع في قاعدة معيتيقة، حيث ظل لعشرة أيام مع 14 شخصاً آخر، في غرفة مساحتها 12 متراً مربعاً. وفي اليوم العاشر من اختطافه، أُبلغ بأنه سوف يفرج عنه. وعوضاً عن ذلك، ألصق رجال الميليشيا شريطاً لاصقاً على وجهه وفمه، وألقوا به في سيارة نقلتهم إلى مطار معيتيقة. ووضع في مروحية ويداه مكبلتان خلف ظهره ونقل إلى مصراتة. ولم تتم إزالة الشريط اللاصق إلا عندما أدخل زنزانة في "مؤسسة الإصلاح والتأهيل الجوية"، وهي سجن يخضع بالاسم لسلطة الشرطة القضائية. وأبلغ محمد سعد الغناي منظمة العفو الدولية أنه احتجز طيلة 40 يوماً في زنزانة للحبس الانفرادي نقل بعدها إلى جناح يستطيع فيه الاتصال بالمعتقلين الآخرين. وأفرج عنه في اليوم 58 من اختطافه ضمن صفقة لتبادل السجناء بين

مدينتي مصراتة والزنتان. وخلال الشهر الأول من احتجازه، لم تعلم عائلته بمكان وجوده، نظراً لعدم السماح له بالاتصال بأهله. وأثناء اختطافه، قامت الميليشيا بالسطو على مزرعته ومخازن شركته الواقعة قرب جسر الفروسية، بطرابلس، وبنهبهما والاستيلاء عليهما. كما ألحقت أضراراً بمكاتب شركته وحاولت اختطاف ابنيه البالغين من العمر 18 و21 سنة، عندما قدما إلى المزرعة لتفقدها. وأبلغ محمد سعد الغناي منظمة العفو الدولية: "أنا مواطن عادي. وخطأي الوحيد هو أنني من الزنتان".

ولا يسلم الأشخاص البارزون والموظفون العامون والسياسيون والرسميون من مثل عمليات الاختطاف هذه. ففي إحدى الحالات، تعرض الناشط السياسي والمدوِّن **عبد المعز بانون** للاختطاف من سيارته في 24 يوليو/تموز. وكان ناشطاً في تنظيم مظاهرات دعم للجيش والشرطة. ولا يزال مكان وجوده مجهولاً.

واختطف **نجم الدين الرايس**، رئيس لجنة الأزمات في طرابلس التي أنشأها رئيس الوزراء عبد الله الثني في يوليو/تموز 2014 لمعالجة أزمة الكهرباء والماء والوقود إبان القتال في طرابلس، في 8 أغسطس/آب 2014 من خارج مركز الشرطة في ميدان الشهداء. ففي 8 أغسطس/آب، كان نجم الدين الرايس، البالغ من العمر 60 سنة، يراقب عملية تنزيل للوقود في ميناء طرابلس لضمان وصوله إلى السكان المدنيين. وعقب خلاف مع أفراد إحدى الميليشيات الذين كانوا ينتظرون لمصادرة الوقود لأغراضهم الخاصة، غادر نجم الدين رايس الميناء برفقة أحد الأصدقاء. ولدى انتباهه بأنه يجري تعقبه من قبل سيارتين لا تحملان أية علامات وفيهما 8 أشخاص مقنعين ومسلحين، وقف وصديقه عند مركز للشرطة طلباً للحماية. بيد أن الرجال المسلحين، وقبل أن تتمكن الشرطة من التدخل، قاموا بشحط نور الدين الرايس من السيارة واقتادوه إلى مجمع عسكري. وأفرج عنه لاحقاً في 3 سبتمبر/أيلول، عقب احتجازه في عدة مجمعات عسكرية في طرابلس ومرفق احتجاز آخر في مصراتة. وطوال فترة احتجازه، منع من التحدث إلى عائلته، واحتجز في بعض الأحيان معصوب العينين ويداه مكبلتان خلف ظهره لفترات طويلة، ودون ما يكفيه من الماء والطعام.

وقبض على عضوين سابقين في "المؤتمر الوطني العام"، وهما **الدكتور سليمان الزوبي** و**الدكتور فتحي العريبي**، في 20 يوليو/تموز 2014، على يد مقاتلين تابعين "لكتيبة برق النصر"، وهي ميليشيا تتبع قوات الزنتان. وكان عضوا "المؤتمر الوطني العام" في طريق عودتهما إلى البيت من اجتماع مع أعضاء آخرين في المؤتمر عندما أوقفا، بالقرب من جسر الغريان في جنزور، من قبل أعضاء في "كتيبة برق النصر". ولدى تفحصهم الوثائق الشخصية للرجلين، تعرف الرجال المسلحون على الدكتور سليمان الزوبي فوراً بأنه عضو في "المؤتمر الوطني العام"، حسبما ذُكر، وراحوا يشتمونه ويطلقون الرصاص في الهواء. ثم نقل عضوا "المؤتمر الوطني العام" إلى المجمع العسكري المعروف بمعسكر 7 أبريل، في منطقة السرّاج بطرابلس، حيث وضعا في زنزانتين منفصلتين. وفي اليوم التالي، جرى ترحيل الدكتور فتحي العريبي إلى مدينة الزنتان، واحتجز في منزل خاص إلى حين الإفراج عنه في 6 أغسطس/آب، بناء على مفاوضات جرت بين أعضاء في قوات الزنتان العسكرية [12] ومجالس الشورى [13]، أثناء احتجازه في الزنتان، حسبما ذكر. أما الدكتور فتحي العريبي فجرى تهديده وتخويفه وضربه بقضيب معدني، ما أدى إلى كسر إحدى يديه.

وما زال مكان وجود الدكتور سليمان الزوبي غير معروف على وجه التحديد. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أنهم تمكنوا من التحدث إليه مرة واحدة، وذلك بعد يوم واحد من إمساك أعضاء "كتيبة برق النصر" به. وتعتقد العائلة أنه نقل إلى الزنتان، حيث يحتجز حالياً في مرفق احتجاز غير رسمي. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن سلامة الدكتور سليمان الزوبي، وتعتقد أنه ربما يكون قد تعرض للإساءة. ويضاعف من قلق المنظمة مقتل نجل الدكتور سليمان الزوبي، بوسيف سليمان الزوبي، في 25 يوليو/تموز، على يد جماعة غير معروفة في

بنغازي.

وفي طرابلس، استهدف الأفراد ذوي الأصول من الزنتان، وكذلك مؤيدو "عملية الكرامة"، ومن ارتؤي أنهم من مناهضي "فجر ليبيا" أو اعتبروا من مؤيدي الآراء الليبرالية، على نحو خاص، عقب سيطرة ائتلاف "فجر ليبيا" على البنية التحتية الاستراتيجية لمؤسسات الدولة في 23 و24 أغسطس/آب 2014، ما دفع بميليشيات الزنتان إلى الانسحاب من العاصمة. وطبقاً لعمدة الزنتان، فقد فرّ قرابة 5,650 شخصاً من طرابلس إلى الزنتان ما بين 23 أغسطس/آب و1 سبتمبر/أيلول بسبب الخوف أو نتيجة للتعرض لهجمات انتقامية. وكان كثيرون قد سمعوا أنباء عن أن ميليشيات "فجر ليبيا" تقوم بعمليات تفتيش من بيت إلى بيت للقبض على من ارتؤي أنهم ينتمون إلى قبائل أو مشارب سياسية مختلفة. وقد تلقت منظمة العفو الدولية قائمة جمعتها لجنة الأزمات في الزنتان، وهي هيئة أنشئت لمعالجة أوضاع جميع من تضرروا من النزاع الحالي؛ وتضم القائمة 80 شخصاً تعرضوا للخطف أو الاعتقال أو اعتبروا في عداد المفقودين ما بين منتصف يوليو/تموز ونهاية أغسطس/آب 2014. وقد أفرج عن بعض هؤلاء منذ ذلك الحين في عمليات تبادل للسجناء. فعلى سبيل المثال، جرى التفاوض على صفقة، في 2 أكتوبر/تشرين الأول، قامت سلطات الزنتان بموجبها بإخلاء سبيل 22 محتجزاً تعود أصولهم إلى مصراتة، مقابل 34 كانوا محتجزين في مصراتة. ومن بين هؤلاء، كان 22 من الزنتان، بينما تعود أصول الآخرين إلى ورشفانة أو بنغازي أو مدن أخرى. وضمت قوائم الذين أفرج عنهم من الجانبين في عملية التبادل مدنيين ومقاتلين.

وفي حالات لم تتمكن القوات المنتمية إلى "فجر ليبيا" فيها من العثور على الأشخاص الذين تبحث عنهم، لجأت إلى شن هجمات ضد بيوت المدنيين. فطبقاً "للجنة الزنتان للأزمات"، تم تدمير ممتلكات ما لا يقل عن 80 فرداً آخر تعود أصولهم إلى الزنتان، أو إلحاق أضرار بها أو نهبها، ما بين 25 أغسطس/آب و1 سبتمبر/أيلول. وتشمل هذه الممتلكات المنازل، بصورة رئيسية، ولكن مزارع ومحلات تجارية كذلك. وفي بعض الحالات، جرى إضرام النار في البيوت.

وعلى سبيل المثال، فر صاحب ورشة ميكانيكية لتصليح السيارات من أهالي الزنتان من طرابلس، في 25 أغسطس/آب 2014 عقب إحراق ميليشيات تابعة لائتلاف "فجر ليبيا"، على ما يبدو، بيته ومحل عمله في منطقة غوط الشعال من العاصمة. وبحسب روايته، اقتربت مجموعة مسلحة تسليحاً ثقيلاً من الرجال في نحو 15 سيارة من بيته وقاموا بتحطيم الباب الخارجي. وخشية أن يُختطف وتساء معاملته، قفز الرجل من فوق حائط عقاره وهرب. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه رأى، وهو هارب، كيف قام الرجال المسلحون في البداية بنهب بيته ومحله، ثم قاموا بإضرام النار بكليهما. وحسبما ورد، سرقت 10 سيارات من مرآبه. وفي اليوم نفسه، هرب من طرابلس إلى الزنتان.

وعلى الرغم من بعض عمليات التبادل للسجناء وتوقف الاشتباكات في طرابلس، إلا أن عمليات اختطاف المدنيين قد استمرت. وفي إحدى الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها، اختطف رجلان يعود أصلهما إلى الزنتان- وهما حمزة عمر النكاوع، وهو طالب إدارة أعمال يبلغ من العمر 25 سنة ويعاني من داء السكري، وعمه عبد الكريم أحمد الناكوع، ويبلغ من العمر 30 سنة- من بيت العائلة في طرابلس، في 15 سبتمبر/أيلول 2014. وأبلغ قريب لهما منظمة العفو الدولية أن مجموعة من الرجال المقنعين قدموا إلى البيت واقتادوا كلا الرجلين من فراشهما. ويعتقد أنهما اختطفا على يد ميليشيا من غريان، وتدعى "درع غريان"، لا لغرض إلا لتأمين عملية مبادلة للأسرى مع الزنتان. وأبلغ القريب منظمة العفو الدولية أن الرجلين لم يشاركا في الاقتتال الأخير في طرابلس أو في أي مكان آخر في غرب ليبيا. وقال إنهما "استهدفا فحسب لأن عائلتهما من الزنتان".

وحتى مطلع أغسطس/آب، تصاعدت عمليات الاختطاف الانتقامية للمدنيين بسبب هويتهم إلى الغرب من طرابلس في سياق الاشتباكات المسلحة للسيطرة على المعسكر 27 بين عدة جماعات مسلحة صغيرة من منطقة ورشفانة متحالفة مع ائتلاف الزنتان، وميليشيات متحالفة مع "فجر ليبيا"، وبصورة رئيسية من الزاوية، ولكن كذلك من صبراتة والزوارة. وفي معظم الحالات، اختطف الأفراد على نقاط التفتيش على الطريق الساحلي الرئيسي الذي يربط طرابلس بالحدود التونسية، في منطقة الزاوية أو ورشفانة، وأحياناً على الطريق السريع الرئيسي في جبل نفوسة، بالقرب من معبر ذهيبة وازن الحدودي.

وأبلغ رئيس مركز شرطة الزاوية منظمة العفو الدولية أن مكتبه تلقى، ما بين منتصف يوليو/تموز و10 سبتمبر/أيلول، 153 شكوى من أهالي الزاوية ضد جماعات مسلحة في ورشفانة، بما في ذلك بشأن حالات تعذيب أو اختطاف أو سرقة سيارات. وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير حول ما لا يقل عن عشر من مثل هذه الحالات.

وتشير شهادات جمعتها منظمة العفو الدولية من أفراد أفرج عنهم عقب اختطافهم من قبل جماعات مسلحة من ورشفانة إلى نمط واضح من الانتهاكات. إذ جرى إيقاف مدنيين ينتمون إلى قبائل أو مدن من قبيل الزاوية والغريان ونالوت والقلعة، التي ينظر إليها بأنها تدعم "فجر ليبيا"، واختطفوا عند حاجز تفتيش في منطقة ورشفانة على الطريق الساحلي الذي يربط طرابلس بالحدود التونسية أو بالقرب منه. واحتجز هؤلاء وجرى ترحيلهم بين عدة مراكز احتجاز غير رسمية، كالبيوت الخاصة والمزارع والمجمعات العسكرية. وفي بعض الحالات، سرقت منهم سياراتهم ونقودهم وهواتفهم المحمولة وسواها من المقتنيات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجماعات المسلحة بمصادرة الوثائق الشخصية لهؤلاء، ما منعهم من السفر إلى خارج البلاد، أو التنقل بحرية داخل البلاد، عقب إخلاء سبيلهم. وفي معظم الحالات، يبدو أن الأفراد كانوا يختطفون لضمان نجاح عمليات تبادل السجناء من المقاتلين المحتجزين وسواهم من المدنيين المختطفين، أو من أجل الفدية.

وأبلغ أعضاء في "مجلس شورى ورشفانة" منظمة العفو الدولية أن عدة عمليات لتبادل السجناء قد جرت منذ بدء النزاع. وفي 10 أغسطس/آب، جرى تبادل 28 معتقلاً ينتمون إلى ورشفانة، حسبما ذكر، مقابل 10 معتقلين من نالوت، وهي مدينة في جبل نفوسة. وكان مقيمون في ورشفانة قد اختطفوا، حسبما زعم، بالقرب من معبر ذهيبة وازن الحدودي مع تونس، بينما اختطف آخرون تعود أصولهم إلى نالوت على الطريق الساحلي الرئيسي. وطبقاً لتقارير صحفية، تم في 12 سبتمبر/أيلول تبادل 11 مدنياً تعود أصولهم إلى غريان وكانوا قد اختطوا على يد جماعات من ورشفانة مقابل 15 محتجزاً ينتمون إلى ورشفانة وكانوا معتقلين في مركز احتجاز في غريان.[14] وأشرف "مجلس حكماء ليبيا" على عملية التفاوض.[15]

وفي إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، احتجزت "كتيبة شهداء أبو صرة" **أربعة إخوة** بالقرب من الزاوية، على بعد نحو 50 كيلومتراً إلى الغرب من العاصمة، في 16 أغسطس/آب، وحسبما زعم لا لسبب إلا لأنهم قادمون من الزنتان. وكان الإخوة الأربعة يقودون سيارتهم من صبراتة، قريباً من الحدود التونسية، قاصدين طرابلس، عندما أوقفهم رجال مسلحون. وروى أحد الإخوة ما مروا به من تجربة لمنظمة العفو الدولية:

"أوقفونا وسألونا عن المكان الذي ننتمي إليه. فأبلغناهم بأننا أصلاً من الزنتان، ولكننا نعيش في صبراتة. أخذوا وثائقنا الثبوتية وطلبوا منا الانتظار. وبعد فترة قصيرة، قدمت سيارة "تويوتا هيلوكس" تحمل رجالاً آخرين. قسمونا إلى أزواج وقاموا بنقلنا في سيارتين مختلفتين إلى مجمعهم الواقع في ما يشبه مركز شرطة قديم. ولا بد أنه كان هناك ما يقرب من 50 رجلاً مسلحاً. وكان بعضهم يرتدي الزي العسكري؛ بينما ارتدى آخرون الملابس

المدنية. أخذونا إلى غرفة واتهمونا بأننا من الزنتان ومعادون "لثورة 17 فبراير". أخذوا أحذيتنا وراحوا يضربوننا على مختلف أجزاء أجسامنا بقضبان معدنية وخراطيم بلاستيكية. كما كانوا يضربوننا بأيديهم. وحاول أحد الرجال إطلاق الرصاص على ساق أخي، ولكن الرصاصة أخطأته وارتطمت بأرض الغرفة. واستمر الضرب دون توقف تقريباً من ساعة احتجازهم لنا حوالي 2:30 من بعد الظهر حتى 10 مساء. وتحسنت المعاملة بعد ذلك – إذ أخذوا يصرخون بنا، ولكن دون ضرب. وكان هناك معتقلون آخرون... رأيت ما لا يقل عن ثلاثة. تعرفت على ضابط سابق كان قد خدم تحت حكم القذافي- وكنت أعرفه من الزنتان. وقال إنه محتجز هناك منذ 10 أيام. وتعرض هو بدوره للتعذيب- حتى أنهم أطلقوا عليه النار في ساقه. وأخلوا سبيلي لأن رجلي مقطوعة."

وقد استعرضت منظمة العفو الدولية صوراً تظهر كدمات وآثار جروح على جبين الرجل وعينه اليمنى وظهره. وأفرج عن اثنين من الإخوة الأربعة بعد أربعة أيام، بينما أفرج عن الآخريْن في اليوم السادس من اختطافهم. ويعتقدون أنه لم يفرج عنهم إلا من خلال تدخل معارف لهم أكدوا أنه لم تكن لهم أدنى علاقة بالنزاع الراهن. ومع أنه تم الإفراج عن الرجال، إلا أن الكتيبة صادرت سيارتهم ولم تعد لهم بعض وثائقهم الشخصية. وبعد ذلك مباشرة، فر الإخوة إلى الزنتان خشية التعرض لأعمال انتقامية. وأبلغوا منظمة العفو الدولية أن مجموعة من الرجال المسلحين جاءت للبحث عنهم في بيوتهم في صبراتة أثناء اختبائهم.

وفي الفترة الزمنية نفسها تقريباً، اختطف سائق شاحنة يبلغ من العمر 29 سنة وابن عمه البالغ من العمر 30 سنة، وتعود أصول كليهما إلى ورشفانة، على أيدي ميليشيا من الزاوية وهما في طريق العودة من تونس، وكانا يقودان شاحنتيهما المحملتين بالفواكه. إذ أوقفتهما ثماني مركبات مسلحة على طريق بئر الغنم، إلى الجنوب من الزاوية، وقام المسلحون بعصب عيونهما واقتادوهما إلى مزرعة احتجزا فيها طيلة ستة أيام في قبو، مع خمسة محتجزين آخرين من ورشفانة. وأبلغ أحدهما منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان الظلام دامساً في الأسفل هناك. ولم نكد نرى أي شيء. كانوا يأتون في بعض الأحيان ويضربوننا بسوط. لم يعطونا أي طعام خلال ذلك الوقت، وإنما ماء فقط. أخذوا هاتفي وشاحنتي وحمولتي من الفواكه وأوراقي. وفي اليوم السادس، قاموا بعصب أعيننا من جديد واقتادونا إلى مكان آخر استعداداً لعملية تبادل للأسرى. وأخلي سبيلنا بعد يومين. وليست لدي أي فكرة عن المكان الذي احتجزنا فيه كل هذا الوقت."

وعقب الإفراج عنه، فر إلى تونس عقب إصابته بشظية في بيته في منطقة الحشان من ورشفانة.

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

"فقط بعد أن أفرج عني أدركت أن جسمي كان كله أزرق ومتورم. فأثناء اعتقالي، كان كل ما أفعله هو تلقي اللكمات والصراخ. لم يكن هناك شبر في جسدي إلا وتعرض للضرب."

رجل يبلغ من العمر 31 سنة يصف الطريقة التي عومل بها وهو مختطف على يد إحدى الجماعات المسلحة في ورشفانة، في أغسطس 2014

قابلت منظمة العفو الدولية 15 شخصاً عقب الإفراج عنهم من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة، وتحدث هؤلاء عما تعرضوا له من تعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازهم. فمعظم الأحيان، كان المحتجزون يخضعون للضرب لفترات مطولة بالخراطيم البلاستيكية أو العصي أو القضبان المعدنية أو كيبلات الكهرباء. وفي بعض الحالات، صعقوا بالصدمات الكهربائية وعلقوا في أوضاع ملتوية لساعات وظلوا معصوبي الأعين ومكبلي اليدين خلف ظهورهم بصورة مستمرة، أو حرموا من الطعام والماء ومن الاغتسال والمرافق الصحية لفترات تصل إلى ثلاثة أيام. ولم يتوان أي من أطراف النزاع عن اقتراف مثل هذه الانتهاكات.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أعمال تعذيب وإساءة معاملة اقترفتها جماعات تنتمي بصورة غير وثيقة إلى "فجر ليبيا"، من قبيل "كتيبة فرسان جنزور" و"كتيبة النواصي" و"الغرفة الأمنية المشتركة في أبو سليم" (المحور 11)، و"قوات درع ليبيا للمنطقة الوسطى" و"قوات درع ليبيا للمنطقة الغربية" وميليشيا تعمل من "قاعدة معيتيقة الجوية في طرابلس" وميليشيات من مصراتة والزاوية، مثل "كتيبة شهداء أبو صرة"، وكذلك عدة جماعات مسلحة من ورشفانة و"كتيبة برق النصر" من الزنتان.

فقابلت منظمة العفو الدولية **مبروك سعد المبروك**، وهو ضابط تابع لوزارة الداخلية تعود أصوله إلى الزنتان واحتجز لشهرين و12 يوماً في مرفق للاحتجاز يخضع لسيطرة الغرفة الأمنية المشتركة في منطقة أبو سليم، بطرابلس، وهي ميليشيا عضو في ائتلاف "فجر ليبيا". واعتقل مبروك سعد المبروك في 28 يونيو/حزيران 2014، وحسبما زعم، فقط لصلته بابن عم له كان المتحدث الرسمي باسم "عملية الكرامة" في طرابلس. وذكر لمنظمة العفو أنه تعرض خلال هذا الوقت للضرب بقضيب معدني وبخراطيم بلاستيكية عدة مرات. وفي إحدى المرات، اقتيد إلى الساحة وعلق في وضع مؤلم. إذ ترك معلقاً في الشمس طوال خمس ساعات، بينما كانت يداه مربوطتين بسلسلة إلى عمود دون أن تلامس قدماه الأرض. وذكر مبروك سعيد المبروك كذلك أنه ومن معه من المعتقلين لم

يحصلوا على ما يكفيهم من الماء والطعام. وفي إحدى المرات، أودع في الحبس الانفرادي وصعق جسمه بالكهرباء عقب رشه بالماء. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي: "*كانوا يضربوننا كل يوم. وكانوا، أيام الجمعة خصوصاً، يجلبون معتقلين جدداً قبض عليهم عقب المظاهرات. وكنا نسمعهم وهم يطلقون النار في الليل بصورة مستمرة. وفي إحدى المرات، بقينا من دون ماء لثلاثة أيام. وتمكنت من الهرب منهم عندما أخذوني لتفتيش بيتي. أطلقوا النار علي، ولكنني لم أصب. ولذا قاموا بحرق بيتي انتقاماً*". وأكد مبروك لمنظمة العفو الدولية أن 11 شخصاً من الزنتان كانوا محتجزين في المرفق، بمن فيهم مقاتلون ومدنيون، وقال إن مقاتلين آخرين ينتمون إلى ائتلاف الزنتان كانوا محتجزين هناك في نهاية أغسطس/آب.

وأبلغ معتقل آخر كان محتجزاً لدى ميليشيا تنتمي إلى "فجر ليبيا" في مرفق احتجاز يقع في قاعدة معيتيقة في طرابلس، في أغسطس/آب 2014، منظمة العفو الدولية أن المعتقلين كانوا يتعرضون بصورة روتينية للضرب على جميع أنحاء أجسادهم بالعصي وبخراطيم المياه البلاستيكية؛ ويركلون أو يلكمون. ولم تقدم لمن كانوا يعانون من جروح جراء إصابتهم بعيارات نارية، سواء أثناء القتال أو عقب إطلاق النار على سيقانهم بعد اعتقالهم، الرعاية الطبية المناسبة.

وأخضع معتقلون احتجزتهم جماعات مسلحة من ورشفانة لعمليات ضرب مطولة بأدوات مختلفة، وحرموا من الطعام والماء لفترة كانت تصل إلى ثلاثة أيام، كما كُبلت أطرافهم وعصبت أعينهم لفترات مطولة كانوا أثناءها يهددون بالقتل والاغتصاب، وتنهال عليهم الشتائم.

وفي واحدة من مثل هذه الحالات، اعتقل **و. وهو في الأصل من القلعة**، إحدى المدن الأمازيغية في جبل نفوسة، أحدَ أيام الأسبوع الأول من أغسطس/آب 2014، على يد ميليشيا في منطقة ورشفانة. وأبلغ **و.** منظمة العفو الدولية أنه فر من طرابلس حوالي 22 يوليو/تموز، عندما اندلعت الاشتباكات في منطقة السرّاج وشن طرفا النزاع هجمات عشوائية. ومنذ ذلك الوقت، ظل يعيش في مدينة القلعة، مسقط رأسه، ولكنه كان يعود بانتظام إلى طرابلس لجلب المساعدة إلى أخيه وجيرانه الذين رفضوا مغادرة ديارهم. واحتجز لثلاثة أيام من قبل إحدى الميليشيات، حيث عصبت عيناها وكبلت يداه، وبقي دون طعام أو ماء. ويعتقد **و.** أنه استهدف لأنه من القلعة، وهي مدينة أمازيغية في جبل نفوسة انتفضت ضد حكم القذافي إبان النزاع المسلح في 2011، ومتحالفة في الوقت الراهن مع "فجر ليبيا". ووصف تجربته لمنظمة العفو على النحو التالي:

"كان الوضع في طرابلس صعباً للغاية. فكان هناك نقص في الطعام والوقود والماء والحليب، ولذا كنت أنزل من الجبال بانتظام لمساعدة أخي والجيران. وحوالي الأسبوع الأول من أغسطس/آب، كنت أقود سياراتي إلى طرابلس بعد أن ملأتها بالمواد التموينية الأساسية. وكنت أسير على الطريق الساحلي الرئيسي، بجانب معسكر الحبيش 27 في الصياد، عندما فتح البعض النار من البنادق والمدافع المضادة للطائرات على جميع السيارات المارة. وأصيبت إحدى عجلات سيارتي، ولكنني كنت مرعوباً فواصلت السير، مثلي مثل الآخرين. وبعد فترة وجيزة، أوقفنا رجال يستقلون سيارات عسكرية ودبابات على الطريق. وطلبت منا مجموعة من المسلحين الترجل من السيارات وراحوا يفتشوننا. لا أعرف من كانوا، ولكنهم كانوا من أنصار القذافي.

وعندما وجدوا علم الاستقلال [الذي جرى تبنيه في 2011 باعتباره علم ليبيا الوطني] وعلم الأمازيغ في سيارتي، راحوا يشتمونني ويصفونني بالجرذ. أبلغونا بأن نصعد إلى سياراتنا ونتبعهم. أخذونا إلى منطقة تدعى حشان، حيث عادوا إلى تفتيشنا. أخذوا جواز سفري وهواتفي النقالة عندما رأوا أنني من القلعة. وهناك، قاموا بتوزيعنا جميعاً. أحضرت إلى مدرسة ثانوية حيث أبلغت بأنني سوف أحصل على جواز سفري وهواتفي، ولكن في الداخل،

بدأ رجال مسلحون بشتمي. أخذوا مفاتيح سيارتي وقالوا لي: إبق أنت وانتظرنا مثل الكلب" . وظلوا يخاطبونني، "أنت الأمازيغي، أنت اليهودي" . واتهموني بأنني ضد " عملية الكرامة" ، وضد الزنتان. أخبرتهم بأنني لا علاقة لي بالحرب، وبأنني أب لطفلة صغيرة. كانوا ينعتونني بالجرذ ويصفعونني على وجهي. ثم دفعني رجلان مسلحان إلى المقعد الخلفي لسيارتي. وبينما كنا في الطريق، قاموا بعصب عيني وراحوا يتلاعبون بخيالي. كانوا يتناقشون بصوت مرتفع حول ما إذا كان ينبغي أن يقتلوني أو يكتفوا باعتقالي [...] وأعتقد أن ما أنقذني هو أنني ظللت أقول لهم إن عندي ابنه.

وفي نهاية المطاف، أخذوني إلى بيت للضيافة في منطقة تعرف باسم غوط بوساق، في ورشفانة. أكرهوني على خلع حذائي وملابسي لأظل بملابسي الداخلية، ثم جعلوني أركع. أحضروا علم الأمازيغ وعلم الاستقلال لي، وسألوني ما هذه. أخبرتهم بأن هذه ثقافتي وتراثي. فراحوا يشتمونني قائلين إن سقوط معمر [العقيد القذافي] قد جلب الدمار والفوضى إلى البلاد. ثم غطوا وجهي بقميصي الداخلي وأحضروا أداة معدنية طويلة وراحوا يضربونني بها على ظهري وفخذي. وضربوني كذلك بكيبل كهربائي. وظلوا يتهمونني بالمشاركة في القتال، ولكنني واصلت الإنكار. كانوا يصفعون وجهي، وأبلغوني بأنهم سوف ينتقمون منا، من الذين ساندوا "الثورة" . ثم أخذوني إلى غرفة صغيرة. قاموا بربط يدي خلف ظهري وربطوا ساقي بكيبل. وأبقوا عصابة العينين على وجهي ودفعوني إلى الأرض على بطني. ولا بد أن ستة أو سبعة رجال كانوا يضربونني على كل أجزاء جسمي. طلبوا مني فدية بقيمة 200,000 دينار ليبي [قرابة 162,700 دولار أمريكي]. وتركوني معصوب العينين وساقاي ويداي مربوطتان نحو ثلاثة أيام. لم يعطوني أي طعام أو ماء. وكلما كنت أطلب الذهاب إلى الحمام، كان الضرب يتزايد. وكنت أتلقى أشد الضربات قسوة عندما كنت أطلب الذهاب للصلاة. وفي اليوم الثالث، فتح أحدهم الباب وسأل عما إذا كنت قد أكلت وحصلت على أي ماء. قام بفك ساقي ويدي. كانت يداي متورمتين بحيث لم أستطع تحريكهما- وحتى اليوم لا أستطيع التحرك بسهولة. أحضر لي بعض الطعام والشراب. وكان رجل سوري أكبر سناً محتجزاً معي في الغرفة نفسها. كانوا قد كسروا ذراعه وأحد أضلاعه أثناء الضرب، وقاموا حتى بحرق لحيته. كان ذراعه شديد الزرقة. وقال إنه قد اختطف من قبل ميليشيات الزنتان عندما دخل منطقة السّراج في طرابلس. وكانت تلك أول مرة أرى فيها وجهه" .

وأفرج عن **و.** في اليوم الرابع من اختطافه، ولكن لم يسترد سيارته أو المواد التموينية التي كان يحملها. وعقب شهر من الانتهاك الذي تعرض له، كان **و.** لا يزال يشكو من ألم في ساقيه ويديه بسبب شدة القيود. وقد قامت منظمة العفو الدولية باستعراض صور له تظهر علامات على انتهاك جسده وتتساوق مع روايته.

وفي حادثة مماثلة، اختطف **أحد سكان طرابلس، وهو من أصول أمازيغية**، في منطقة ورشفانة، في وقت قريب من 15 أغسطس/آب. إذ كان **م.**، البالغ من العمر 31 سنة، يقود سيارته في طريق العودة إلى طرابلس من الحدود الليبية- التونسية على الطريق الساحلي السريع الرئيسي، ولكنه اضطر إلى الالتفاف عبر منطقة ورشفانة بسبب إغلاق الطريق من قبل الميليشيات. وعندما وصل إلى مدينة الزهراء، حوالي الساعة 10:30 مساء، أوقفته مجموعة من الرجال المسلحين زعم أنهم كانوا يرتدون أقنعة خضراء وسراويل عسكرية. وقال إنهم "*كانوا يرتدون ملابس شبيهة بزمن القذافي*". وكان الرجال يفتشون السيارات عند حاجز تفتيش، ويتفحصون هوية كل شخص. ثم قاموا بفتح النار في الهواء من بنادق رشاشة وبنادق كلاشنيكوف. ولدى قوله إن أصوله تعود إلى نالوت، وهي مدينة أمازيغية في جبل نفوسه انتفضت ضد حكم القذافي في 2011، عصبت عينا **م.** وانهالوا عليه بالضرب. ثم اقتيد إلى مكان مجهول، حيث ظل محتجزاً لحوالي يومين ونصف اليوم. وطيلة فترة اختطافه، كان معصوب العينين بقطعة قماش وبقميصه هو نفسه. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه ضرب على جميع أنحاء جسمه، بما في ذلك على رأسه، بخرطوم بلاستيكي. وقال: "*لم أدرك أن جسمي كله كان أزرقاً ومتورماً إلا عقب الإفراج عني. فبينما كنت محتجزاً،*

كنت فقط أتلقى اللكمات وأصرح. لم يكن هناك ولو شبر واحد في جسمي لم يقوموا بضربه". وعقب الإفراج عنه، لم يتمكن **م.** من السير على قدميه لحوالي أسبوع. واختطف ابن عم له، وهو من نالوت أصلاً كذلك، في 1 سبتمبر/أيلول وهو يقود سيارته لتفقد أرضه وبيته في غوط بوساق، الواقعة بالقرب من ورشفانة. وأفرج عنه بعد بضعة أيام خلال عملية تبادل للسجناء.

واعتقل **حسين الفيتوري**، وهو سائق شاحنة يبلغ من العمر 38 سنة، وزميل له، على يد جماعة مسلحة من إقليم ورشفانة وهما في سيارتهما على الطريق الساحلي الرئيسي متجهين إلى ميناء الخمس. ففي حوالي الساعة 5:30 من مساء 9 أغسطس/آب، وقعا في كمين نصبته لهم مجموعة من خمسة رجال مسلحين بمقذوفات صاروخية وبمدافع أوتوماتيكية ثقيلة. فسأل الرجال المسلحون حسين وزميله عن الجهة التي ينتميان إليها. وما إن قالا إنهما من الزاوية حتى شحط الرجال حسين وزميله من الشاحنة، ووصفوهما "بالجرذان"، وقاموا بتغطية أعينهما، وبربط أيديهما بشريط معدني، ونقلاهما إلى مزرعة. وأبلغ حسين منظمة العفو الدولية ما يلي: *"احتجزنا لستة أيام. وخلال هذا الوقت، قاموا، حسب تقديري، بنقلنا إلى أربعة أماكن مختلفة. وفي كل مكان، قاموا بضربي وتعذيبي. كانوا يضربونني بقضيب معدني على كل أنحاء جسمي. صعقوني بالصدمات الكهربائية على ظهري وراحوا يسألونني: "هل أنت مع الجرذان أم ضدهم؟" [وكانوا يشيرون إلى المقاتلين المناهضين للقذافي]. ضربوني ببندقية على رأسي. وبعد فترة وجيزة، صبوا الوقود على كل جسمي من رأسي حتى قدمي، وأخبروني بأنهم سوف يشعلون بي النار إذا حاولت أن أحرك يدي. باستطاعتك تصور الألم الذي يسببه سكب الوقود على جروح مفتوحة. وفي أحد الأماكن التي احتجزنا فيها، كان هناك حوالي 11 معتقلاً. وكان السبب الوحيد لاعتقالهم هو كونهم من الزاوية. وفي الغرفة المجاورة لغرفتي، فارق أحد الرجال الحياة نتيجة التعذيب. لم أحمل بندقية في حياتي، فأنا لست سوى مواطناً عادياً.*" وأفرج عن حسين وزميله، في نهاية المطاف، عقب مفاوضات أجراها زعماء قبليون. وإثر الإفراج عنه، ذهب إلى تونس لمدة تسعة أيام للمعالجة الطبية. كانت ساقه مكسورة نتيجة للضرب الذي تعرض له.

وفي وقت قريب من هذه الفترة، اختطف **حمزة محمد السلوقي**، البالغ من العمر 27 سنة، مع والده البالغ من العمر 61 سنة، وهما يقودان سيارة على الطريق الساحلي من الزاوية إلى طرابلس. أوقفا عند نقطة تفتيش بالقرب من المايه، في منطقة ورشفانة، حوالي الساعة 11:00 صباحاً، وطلب منهما مغادرة سيارتهما بعد أن قالا إن أصولهما تعود إلى الزاوية. ثم وضعا في مركبة ثانية واقتيدا إلى طريق جانبية. غطي وجهاهما بقطعة من القماش الأسود وضربا ونقلا بسيارتهما إلى مجمع عسكري، وظلا هناك ليوم واحد. وفي اليوم التالي، اقتيد حمزة ووالده إلى بيت خاص، حيث بقيا محتجزين إلى حين الإفراج عنهما عقب أربعة أيام. وأثناء احتجازهما، أبقي على الرجلين في غرفة صغيرة بمساحة مترين مربعين، واقتيدا إلى الخارج بالتناوب، وأخضعا عدة مرات لوجبات ضرب مطولة بالعصي والكيبلات والقضبان المعدنية. وهددا، في إحدى المرات، بالكلاب البوليسية.

وأخضع حمزة محمد السلوقي لمعاملة قاسية على نحو خاص. وروى لمنظمة العفو الدولية كيف اقتيد في إحدى المرات إلى خارج الغرفة وضرب على أيدي ستة رجال على جميع أنحاء جسمه بأداة معدنية، وغمر رأسه بعد ذلك في حوض ماء ثلاث مرات. وأجبره سجانوه على خلع قميصه، وربطوا يديه خلف ظهره وصبوا الماء البارد على جسده. ثم قاموا بصعقه بالكهرباء في ظهره ويديه أربع مرات. وأبلغ حمزة منظمة العفو الدولية أن الرجال قصوا لحمه بزردية وسكين. ثم أفرج عنه، في نهاية المطاف، في اليوم الخامس من اختطافه، عقب مفاوضات لتبادل السجناء. واستمر الضرب بالكيبلات الكهربائية والعصي والقضبان المعدنية في السيارة خلال عملية نقله، بينما أبلغ الوالد والولد، حسبما زعم: "*أنتما الآن في الجماهيرية*" [إشارة إلى نظام العقيد القذافي] وأجبرا على أن يكررا باستمرار اسم العقيد القذافي. وعقب الإفراج عنه، عولج حمزة محمد السلوقي في مستشفى في تونس. ويشير تقرير طبي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية إلى أن حمزة كان يعاني من آلام عضلية وتجلطات دموية وجروح متعددة في

الجلد، وفشل كلوي حاد نتيجة الاعتداء عليه جسدياً وجراء الصدمات الكهربائية التي صعق بها. وقضى 11 يوماً في العناية المركزة اضطر أثناءها إلى الخضوع لخمس جلسات من غسيل الكلى. وقد قامت منظمة العفو الدولية أيضاً باستعراض صور تظهر علامات على جسده تتساوق مع الانتهاكات التي وصفها.

مزاعم القتل الميداني

تلقت منظمة العفو الدولية كذلك تقارير عن وقوع عمليات قتل بإجراءات موجزة لمدنيين مختطفين ومقاتلين جرحى. ويحظر القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، كما هو الحال في ليبيا، القتل المتعمد لمن لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، أو لم يعودوا يشاركون فيها. حيث يتعين معاملة المقاتلين الذين غدوا عاجزين عن القتال، أي من سلموا أنفسهم أو أسروا أو جرحوا أو غدوا عاجزين لأي سبب، بصورة إنسانية. ومن شأن قتل مثل هؤلاء الأفراد أن يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب.

ففي إحدى مثل هذه الحالات، اختطف **أحمد جويدة**، وهو مقاتل جريح من منطقة ورشفانة يبلغ من العمر 25 سنة، من سيارة إسعاف عند نقطة تفتيش تحرسها ميليشيا من نالوت، ونقل إلى الزاوية، وقتل بدم بارد دون محاكمة، حسبما زعم. وقابلت منظمة العفو الدولية سائق سيارة الإسعاف، الذي روى الأحداث التي أحاطت بعملية الاختطاف. حيث قال إنه في وقت قريب من نهاية أغسطس/آب، كان يقود سيارته لنقل مريضين من مستشفى الزنتان إلى تونس للعلاج. وكان أحمد جويدة، وهو مقاتل جريح ينتمي إلى منطقة ورشفانة، يعاني من جرح جراء إصابته بعيار ناري في ساقيه ويحتاج إلى عملية جراحية. بينما كان الجريح الآخر، واسمه خالد البكوش، مصاباً نتيجة حادث سيارة. وكان أحد أقارب المريضين من ورشفانة يرافق المريضين. وقبل وصولهم إلى معبر ذهيبة وازن الحدودي، في منطقة تعرف بالمرباح، أوقفتهم ثلاث مركبات ورد أنها تعود إلى "فرقة الاسناد نالوت"، وهي ميليشيا من نالوت. وعقب تفحص للهويات، منع أعضاء الميليشيا سيارة الإسعاف من مواصلة رحلتها رغم توسلات السائق وقوله إن المريضين يحتاجان إلى الرعاية الطبية. وأجبروا السائق على الذهاب إلى مستشفى نالوت، قائلين إن المريضين سوف يحصلان على مسكنات للألم هناك. ورافقت مركبتان مسلحتان سيارة الإسعاف لضمان عدم فرارها. ولدى وصولهم إلى المستشفى، أعطى ممرض المريضين بعض المهدئات، وأخرجا عنوة من سيارة الإسعاف، بينما جرى اعتقال السائق وقريب المريضين واقتيدا إلى مجمع الميليشيا. وعقب يومين، أفرج عن سائق سيارة الإسعاف، بينما ظل الرجل الآخر محتجزاً في انتظار أن يأتي أحد من عائلته لاصطحابه إلى مكان إقامته. وعند الإفراج عنه، علم السائق بأن أحمد جويدة وخالد البكوش قد نقلا إلى الزاوية في سيارة الإسعاف التي يقودها. وبعد أيام، أبلغت عائلة أحمد جويدة بأنه قد قتل. وقامت منظمة العفو الدولية باستعراض عدة صور لجثة أحمد جويدة أظهرت جرحاً مدمراً في رأسه أدى إلى فقدانه الجزء الأكبر من قنطرة المخ. وبحسب خبير مستقل في الطب الشرعي قام باستعراض صور جثة أحمد جويدة بتكليف من منظمة العفو الدولية، فإن الإصابات التي لحقت به "قد نجمت بصورة شبه أكيده عن الإصابة بعيار ناري عالي السرعة، وربما في مؤخرة رأسه".[16] وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه ربما يكون قد قتل بدم بارد دون محاكمة.

الهجمات على الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

غدا تصاعد الهجمات ضد الصحفيين والإعلاميين من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة المنخرطة في النزاع سمة مميزة لليبيا. وتزايدت هجمات الميليشيات، بما في ذلك الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والاختطاف والاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين الذين يكتبون عما يعتبر مواضيع حساسة سياسياً منذ عام 2013، مما دفع كثيرين منهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية، واضطر بعضهم إلى التخلي عن مهنته والاختباء أو مغادرة البلاد، حفاظاً على سلامته. ووسط تزايد الاستقطاب السياسي، تصاعد استهداف وسائل الإعلام من قبل الميليشيات، التي اتهمتها بدعم هذا المعسكر السياسي أو ذاك ضد الآخر. وعلى وجه الخصوص، عرَّض تقديم تقارير حول موضوعات مثل قانون العزل السياسي والإداري، الذي اعتمد في 2013، والحظر الذي فرض على المسؤولين في عهد القذافي العمل في الحياة العامة لمدة عشر سنوات، والمظاهرات مع أو ضد "المؤتمر الوطني العام" أو تلك المؤيدة أو المناهضة "لعملية الكرامة" في بنغازي، الصحفيين لخطر الهجمات. وأحصت منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية ما لا يقل عن 93 انتهاكاً ضد الإعلاميين في ليبيا ما بين 1 يناير/كانون الثاني و15 سبتمبر/أيلول 2014، بما في ذلك عمليات اختطاف واعتقال تعسفي واغتيالات ومحاولات اغتيال واعتداءات، بالإضافة إلى العديد من التهديدات. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي لتلك الانتهاكات أعلى من ذلك. [17]

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني أيضاً تصاعد للتهديدات والهجمات من جانب الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات الخطف، والاغتيالات [18] وبالنسبة للمقيمين في بنغازي. وبسبب ضغوط من الميليشيات ذات الميول الإسلامية على وجه الخصوص، اضطر الناشطون في مجال حقوق المرأة إلى الانسحاب من الأدوار العامة أو التخلي عن الأنشطة التي بالكاد تصل إلى حدود الممارسة السلمية لحقوقهم في حرية التعبير أو التجمع، بما في ذلك تنظيم مظاهرات تدعو إلى المساواة بين الجنسين أو وضع حد للعنف القائم على نوع الجنس. وقد أبلغ هؤلاء منظمة العفو الدولية، بين أمور أخرى، عن تلقيهم تهديدات بالقتل والإيذاء والاختطاف والاغتصاب، أو إيذاء أحد الأقارب.

وتكثفت هذه التهديدات والهجمات منذ بداية الصراع الحالي. فبمجرد أن اكتسبت قوات "فجر ليبيا" مزيداً من السيطرة على طرابلس، في 23 أغسطس/آب، أخذت تمارس اضطهاداً منهجياً للإعلاميين المتخصصين الذين ينظر إليهم على أنهم يدعمون تحالف الزنتان والأحزاب السياسية الليبرالية أو مجلس النواب المنتخب في يونيو/حزيران، على ما يبدو. كما مارست التضييق والترهيب والتهديد وأحيانا الاختطاف ضد نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ممن وثقوا انتهاكات الميليشيات أو تحدثوا عنها في العلن. وقد تلقت منظمة العفو الدولية مزاعم بأن ميليشيات تابعة لقوات ائتلاف "فجر ليبيا" تشن حملة تفتيش في طرابلس من منزل إلى منزل بناء على قوائم لأشخاص مستهدفين من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد دفعت هذه الهجمات والتهديدات المتكررة من جانب الجماعات المسلحة العديد من الصحفيين والمدافعين عن

حقوق الإنسان والنشطاء إلى مغادرة ليبيا بعد أن أصبحت حياتهم معرضة للخطر بشكل متزايد. وفي بعض الحالات، كان الصحفيون قادرين على الانتقال إلى مناطق أخرى من البلاد، بما في ذلك جبل نفوسة ومدينة طبرق شرقي البلاد، التي تستضيف مجلس النواب المنتخب. وظل أولئك الذين بقوا في غرب ليبيا يتعرضون للضغوط من قبل الميليشيات، ولا سيما تلك التابعة لائتلاف "فجر ليبيا".

وفي 10 أكتوبر/تشرين الثاني 2014، أدان المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمدونين والإعلاميين التي ارتكبت منذ منتصف مايو/أيار في بنغازي وطرابلس، في سياق النزاع المسلح الحالي، مشيرة إلى أن مكتبه تلقى "تقارير عديدة من الترهيب والتحرش والاختطاف والقتل بحق أفراد من المجتمع المدني"، ومعربة عن قلق خاص بالنسبة للناشطات من النساء.[19] وكان من بين المستهدفين من قبل القوات التابعة لائتلاف "فجر ليبيا" موظفو "المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان"، الذين تعرضوا للتهديد والترهيب في 13 و14 أكتوبر/تشرين الثاني 2014، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان.[20]

وقد قابلت منظمة العفو الدولية عشرة إعلاميين قالوا إنهم اضطروا للانتقال من طرابلس إلى أنحاء أخرى من البلاد، أو الفرار إلى الخارج، خوفاً على حياتهم، منذ بداية عملية فجر ليبيا. فقال جمعة الأسطى، رئيس مجلس إدارة شركة قناة العاصمة، وهي قناة مملوكة ملكية خاصة ينظر إليها بوصفها تتبنى خط تحرير ليبرالي، لمنظمة العفو الدولية، إن معظم المذيعين والمراسلين في المحطة فروا، إلى الزنتان وطبرق، أو غادروا البلاد نهائياً، في بعض الحالات، بعد أن تعرضت المحطة للهجوم. وفي واقع الأمر، هاجم أفراد من الميليشيات التابعة لفجر ليبيا، بما في ذلك كما يزعم كتيبة النواصي، في 23 أغسطس/آب، المحطة واعتدت على ثلاثة من موظفيها جرى اختطافهم في اليوم التالي. وكان جمعة الأسطى-نفسه قد اختطف لفترة وجيزة من قبل إحدى الميليشيات، في مارس/آذار 2013، وفر إلى الخارج بعد تلقيه تهديدات قبيل استيلاء "فجر ليبيا" على المؤسسات والمواقع الاستراتيجية في طرابلس. وأخبر بعض الذين بقوا منظمة العفو أنهم كانوا يأخذون احتياطات اضافية وينامون في أماكن مختلفة كل ليلة. وكان هجوم 23 اغسطس/آب الهجوم الرابع ضد القناة منذ مارس/اذار 2013.[21]

ووفقاً للمديرة التنفيذية للقناة، **فوزية البلعزي**، المقيمة حالياً في الخارج حفاظاً على سلامتها، بدأت التهديدات ضد موظفي "قناة العاصمة" حول بداية أغسطس/آب 2014. وهي تتعلق أساساً بتغطية المحطة للصراع في طرابلس والمظاهرات المساندة "لعملية الكرامة" وإعادة تنشيط دور الجيش الوطني. ففي 1 أغسطس/آب، اختطف مراسل القناة وأحد مصوريها أثناء تغطيتهما لمظاهرة. وورد أن الرجلين احتجزا في قاعدة معيتيقة الجوية وأفرج عنهما بعد عدة أيام. ونحو 20 أغسطس/آب تقريباً، تم نشر قائمة بأسماء كبار موظفي القناة على موقع للتواصل الاجتماعي وتهديدهم بالاعتقال. وبعدها مباشرة، بدأت فوزية البلعزي تتلقى تهديدات، بما في ذلك التهديد بالقتل، على هاتفها. وظلت التهديدات مستمرة لمدة ثلاثة أيام متتالية. وفي 23 أغسطس/آب، يوم استيلاء "فجر ليبيا، على مطار طرابلس الدولي، قالت إنها تلقت مكالمة هاتفية فحواها: "*لقد دخلنا المطار. نحن قادمون للقبض عليك*". وفرت فوزية من البلاد بعدما علمت أن رجالاً مسلحين كانوا يبحثون عنها في منزلها. وأكد أحد كبار الموظفين الآخرين لمنظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا أيضاً للتهديد عبر الهاتف في الأيام التي سبقت الهجوم. وأخبر أحد أعضاء مجلس الإدارة منظمة العفو الدولية أنه هدد باختطاف ابنه. وأبلغ واحد من كبار الموظفين لم يرغب في الكشف عن اسمه منظمة العفو الدولية ما يلي: "*منذ بدء النزاع في طرابلس، كنا نتعرض للتهديد. كنا نتوقع أن يتم اعتقالنا أو مهاجمتنا في أي وقت. كنا نعرف أن حراس الأمن في المحطة سيكونون عاجزين ولن يصدوا الهجوم*".

وتعرضت **محطة قناة العاصمة** للهجوم مباشرة بعد سيطرة قوات "فجر ليبيا" على مطار طرابلس الدولي، في

23 أغسطس/آب 2014. ووفقاً لأحد كبار الموظفين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، دخلت مجموعة من الرجال المسلحين المبنى، وحطموا معظم الاستوديوهات، وخربوا ونهبوا المكاتب، وبعد ذلك أضرموا فيها النار. وزُعم أنه بالإضافة إلى أعضاء الميليشيات، اشترك أهالي من المنطقة في عمليات السلب والنهب. وفي صباح اليوم التالي، ذهبت مجموعة من كبار الإداريين لتفقد مباني المحطة للتحقق من مدى الأضرار وجمع الوثائق والمحفوظات الهامة. فاختطف ثلاثة من موظفي المحطة، بما في ذلك سعد زاقوب، نائب رئيس التحرير؛ وطارق الدرسي، رئيس قسم الرسومات؛ وحسام عاشور، وهو مواطن مصري مسؤول عن قسم تقانة المعلومات، من قبل مسلحين بينما كانوا يقفون خارج المبنى. ووفقاً لأحد موظفي "قناة العاصمة" الذي كان حاضراً على المشهد، اقترب مسلحون من الموظفين الثلاثة وسألوهم عن طبيعة عملهم. وعندما أدركوا أنهم كانوا يعملون لصالح القناة، بدأوا بضربهم، ثم اعتقلوهم. وبعد أربعة أيام من الاحتجاز في الشرطة العسكرية في السواني، نقلوا إلى مركز احتجاز في مدينة مصراته تحت سلطة المخابرات العسكرية، حيث سمح لهم بإبلاغ عائلاتهم بمكان وجودهم. وأطلق سراح حسام عاشور، في نهاية المطاف، في 31 أغسطس/آب، في حين ظل الموظفان الآخران محتجزين حتى 2 اكتوبر/تشرين الأول، عندما أطلق سراحهم في عملية تبادل للأسرى بين مدينتي مصراتة والزنتان.

ومباشرة بعد الهجوم الثاني على "قناة العاصمة" واختطاف ثلاثة من موظفيها، توجهت الميليشيا إلى حي الأندلس، حيث شقوا طريقهم إلى بيت جمعة الأسطى ونهبوه، وسرقوا المتعلقات الشخصية وتذكارات، بما في ذلك صور عائلية. وورد أن المسلحين اعتدوا على مدبر المنزل، حيث ضربوه بعقب بندقية في معدته. كما نهبت وخربت الميليشيا منزل شقيق جمعة الأسطى، الواقع في المنطقة المجاورة. وبعد ذلك، توجه رجال مسلحون نحو حي بالقرب من طريق المطار وشقوا طريقهم بالعنف الى مزرعة جمعة الأسطى، وتعرضوا بالضرب وسوء المعاملة لرجل سوداني يعمل في المزرعة، بما في ذلك بإطفاء السجائر على جسمه، واحتلوا العقار. ويقال أيضاً إنهم استولوا على مزرعة شقيق جمعة الأسطى.

ووفقاً لإدارة "قناة العاصمة"، احتلت "كتيبة النواصي" مقر محطة التلفزيون ويزعم أنها حولتها إلى مركز للاحتجاز. وأوقفت "قناة العاصمة" البث منذ ذلك الحين.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأن 12 من موظفي شركة معدات طبية تابعة لأحد أعضاء مجلس إدارة شركة قناة العاصمة اختطفوا من قبل رجال مسلحين في 25 أغسطس/آب، واحتجز هؤلاء وتعرضوا لسوء المعاملة داخل مجمع "كتيبة النواصي" في طرابلس. وجرت مصادرة هواتفهم والاستيلاء على حسابات الفيسبوك الخاصة بهم. وتم إطلاق سراح 10 منهم في اليوم نفسه، في حين لا يزال اثنان منهم رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق. وقال صاحب الشركة لمنظمة العفو الدولية: "*أعتقد أن الفكرة من وراء هذا الاعتقال كانت إرهاب الموظفين العاملين لدي بحيث لا يعودون إلى العمل*".

وقال جمعة الأسطى، رئيس مجلس إدارة "شركة قناة العاصمة"، لمنظمة العفو الدولية: "*يتم استهداف الجميع إلى حد أنه أوقف أحد سائقينا وتعرض للضرب في الزاوية فقط لأنه كان يحمل بطاقة هوية قناة العاصمة*". وبحسب ما ورد، تعرض منزل حسام الدين الطيب، مقدم برامج "قناة العاصمة"، للنهب وأضرمت فيه النيران في 23 أغسطس/آب، في هجوم انتقامي آخر ضد الخط التحريري للمحطة.

كما هوجم صحفيون يعملون لوسائل الإعلام الأخرى. وأخبر **محمود الفرجاني**، مراسل فضائية "العربية" التلفزيونية والناطق الرسمي باسم "جمعية صياغة الدستور"، منظمة العفو الدولية أن قوات تابعة لائتلاف "فجر ليبيا" دخلت شقته في 25 أغسطس/آب ونهبت ودمرت ممتلكاته. ويُزعم أنهم كانوا على وشك إضرام النار في

الشقة ولكن تم ايقافهم من قبل الجيران القلقين من أن الحريق قد ينتشر إلى الشقق الأخرى في المبنى. وفيما بين 10:30 و11:00 في اليوم نفسه، هاجمت قوات زعم أنها تنتمي لائتلاف "فجر ليبيا" مقر شركة محمود الفرجاني، ويقع في حي الظهرة، بطرابلس، ودمرت معظم المكاتب والاستوديوهات، وشاشات الكمبيوتر، وآلات التصوير. ويزعم أيضاً أن المهاجمين تسببوا بأضرار من خلال إطلاق الرصاص داخل المبنى. واختطف اثنان من موظفي الشركة، وهما فلبيني ومصري، واحتجزا لفترة قصيرة. وقال محمود الفرجاني لمنظمة العفو الدولية: "*سمعت أنهم هاجموا منازل صحفيين آخرين. يبدو أن لديهم قائمة ويستهدفون الناس وفقاً لذلك. فقد دخلوا بيوت أشخاص من الزنتان أيضاً. كما لو أنهم مدفوعين بالرغبة في الانتقام. لقد هرب الجميع من طرابلس. لم يبق صحفيون هنا*". ويعتقد أنه استهدف بسبب ما تقاريره التي اعتبرت مؤيدة لليبراليين.

وكان محمود الفرجاني قد اختطف في 28 أبريل/نيسان 2013، على يد إحدى الميليشيات، بينما كان ينقل على الهواء تقريراً عن حصار ميليشياوي لوزارة الشؤون الخارجية يتعلق بقانون العزل السياسي والإداري. وأطلق سراحه في اليوم نفسه بعد تهديده وترهيبه.

ووثقت منظمة العفو الدولية أيضاً هجمات ضد موظفين من "قناة ليبيا الدولية"، وهي قناة مملوكة ملكية خاصة ينظر إليها على أنها مؤيدة لليبراليين. وورد أنه تم إضرام النار في مبنى "قناة ليبيا الدولية"، في 23 أغسطس/آب، ما دفع موظفيها إلى الانتقال إلى الزنتان. وتعرضت المحطة أيضاً لإطلاق نار عشوائي خلال الاشتباكات في طرابلس، مما أدى إلى أضرار جزئية لمبنى الإدارة.

ونجا **محمد الطياري**، مذيع "قناة ليبيا الدولية" الذي يستضيف برنامجاً حوارياً حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يسمى "هنا ليبيا"، من محاولة اغتيال، بدوافع سياسية على ما يبدو، حول 23 يوليو/تموز [يوم 26 رمضان] بعد فترة وجيزة من الظهور على الهواء في ذلك اليوم. وأخبر محمد الطياري منظمة العفو الدولية أنه بمجرد خروجه من استوديو القناة بالقرب من طريق المطار، وبعد دقائق من منتصف الليل، تعقبته سيارة لا تحمل علامات مميزة تحمل رجالاً ملثمين. وعند إحدى النقاط، اقترب منه الرجال في الجانب الأيمن من سيارته وأطلقوا النار عليه. حيث أطلقت ثلاثة رصاصات الباب الخلفي وأصابت الجزء الخلفي من مقعد محمد الطياري، ودعامة اليد على الجانب الأيسر على مستوى رأسه. وقال إنه تمكن من الفرار من المهاجمين ولجأ إلى منزل أحد أقاربه بعد أن حذره شقيقه من أن مسلحين جاءوا يبحثون عنه. بعد يومين، هرب إلى الخارج. بعد انسحاب قوات التابعة للزنتان من طرابلس، جاءت مجموعة من الرجال المسلحين بحثا عن محمد الطياري، في منزل عائلته. وعندما لم يتمكنوا من العثور عليه، اختطف المسلحون شقيق محمد الطياري، واحتجزوه لمدة يوم ونصف للاستجواب. وحاولت الميليشيا أيضاً إضرام النار في منزل عائلة محمد الطياري، ولكن الجيران حالوا دون ذلك. وفي وقت لاحق، تلقى محمد الطياري أخباراً عن إضرام النار في منزله الخاص. وكان محمد الطياري قد اختطف في 2012 بالعلاقة مع عمله في"قناة ليبيا الرسمية".

وفي حادثة أخرى، اختطف أفراد من "كتيبة الفرسان" المتحالفة مع ائتلاف "فجر ليبيا" منتجيْن اثنين من "قناة ليبيا الدولية". ففي 16 أغسطس/آب كان كلا الرجلين يستقلان سيارتهما في منطقة جنزور على المشارف الغربية لطرابلس. ووفقاً لرواية أحدهما، اقترب رجلان من سيارتهما وطلبوا منهما التوقف. "*نعتونا بالخونة والكلاب لأننا نعمل في قناة ليبيا الدولية*". وأجبروا الرجلين على ركوب السيارة واقتادوهم إلى مقر "كتيبة الفرسان" [المتحالفة مع "فجر ليبيا"] في جنزور لسؤالهم عن عملهم. واحتجز الرجلان في مجمع الميليشيا لمدة ثلاثة أيام وأطلق سراحهما في نهاية المطاف بسبب الضغط الشعبي. وقال أحد المنتجين لمنظمة العفو الدولية إنه خلال اعتقاله تعرض للصفع والإهانة والتهديد بتعذيب وقتل أفراد أسرته. وأثناء احتجازه، ذهب أفراد الميليشيا أيضاً إلى منزله

وأضرموا فيه النار بعد أخذ جواز سفره ومبلغاً من المال وحاسوبه المحمول ومعدات أخرى مثل الكاميرات والعدسات. ويعتقد أن اختطافه كان يتعلق بتغطيته للاشتباكات ما بين 11 و12 يوليو/تموز على طريق المطار.

الهجمات على النازحين من التاورغاء والاختطافات وإساءة المعاملة

اختطف 22 رجل على الأقل من أهالي تاورغاء، منذ مطلع أغسطس/آب، على أيدي عدة مجموعات مسلحة في طرابلس وحولها. [22] وبحلول منتصف سبتمبر/أيلول، كان قد أفرج عن ثمانية منهم، وفقاً لنشطاء من التاورغاء. وأفرج عن ثلاثة آخرين في 2 أكتوبر/تشرين الأول، بعد إطلاق سراح 47 سجيناً من التاورغاء المحتجزين في مصراتة منذ اندلاع النزاع المسلح في 2011. واعتقل آخرون وجرى التحقيق معهم على نقاط التفتيش لساعات بعد تفحص هوياتهم.

واعتقل أحد نشطاء التاورغاء مرتين. الأولى في 23 أغسطس/آب على نقطة تفتيش تحرسها "كتيبة فرسان جنزور". ثم في 26 أغسطس/آب على يد أفراد من قوات "درع ليبيا للمنطقة الغربية"، بالقرب من معسكر 27 للجيش، غرب طرابلس. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه، في كل مرة، كان يطلق سراحه بعد عدة ساعات وبعد تدخل من اتصالات نافذة. وأثناء الحادثة الأولى، هدد بالقتل، وأهين مراراً. وأبلغي منظمة العفو الدولية ما يلي: "*وصفوني بالعبد والمرتزق. واتهموني بدعم ورشفانة وهددوا بأنهم سوف يأتون ويجدونني في مخيم تاورغاء في الأكاديمية البحرية. وقالوا إن أهالي تاورغاء لا يستحقون الحياة*".

وفي الساعات الأولى من صباح 30 أغسطس/آب، هاجم أفراد من قوات "درع ليبيا" المتحالفة مع ائتلاف "فجر ليبيا" مخيماً للنازحين داخلياً من التاورغاء في حي الفلاح في طرابلس. وأصيب إرحيل عبدالله عبد السلام برصاصة في الظهر وتوفي على الفور. وأصيب ثلاثة رجال آخرين من التاورغاء بأعيرة نارية في الهجوم. وخطف أفراد الميليشيات خمسة رجال أثناء الهجوم أيضاً، واقتادوهم إلى مقر الميليشيا في مجمع اليرموك. وتعرض الرجال لصنوف من المعاملة السيئة في المجمع قبل التفاوض على الإفراج عنهم من قبل المجلس المحلي للتاورغاء.

ووفقاً لمقيمين في المخيم شهدوا الهجوم، حوالي الساعة 2:30 فجراً، حاول رجلان دخول معسكر الفلاح والاستيلاء على سيارة أحد السكان. وعندما واجها مقاومة من الأهالي، غادرا. وعادا بعد فترة وأطلقا النار على رجلين كانا يدخنان السجائر قرب مدخل المخيم، مما أسفر عن إصابة واحد في ساقه والآخر في بطنه. وعقب إطلاق النار، انسحبا مرة أخرى. وبعد فترة قصيرة، عاد الرجلان مرة أخرى مع عدد كبير من المركبات محملة برشاشات ثقيلة مضادة للطائرات وأسلحة مضادة للدبابات. وكانوا يطلقون النار في الهواء من بنادق ومدافع رشاشة. وقدّر شهود عيان عدد المركبات بما يتراوح بين 20 و50.

ووفقاً لإحدى الروايات، خرج نحو 100 رجل مسلحين ببنادق كلاشنيكوف من العربات ودخلوا الحاويات الجاهزة التي تستخدم لإقامة النازحين من أهالي التاورغاء، وطلبوا من الجميع الخروج الى الشارع. وفي الداخل، أطلقوا النار على إرحيل عبدالله عبد السلام في الظهر وقيل إنه توفي على الفور. وبعد ترويعه ببنادق الصيد، أصيب سالم ارقيعة ، وهو مقيم آخر في المخيم، بعيار ناري في الكتف الأيمن بينما كان يغادر غرفته. وطُلب من خمسة رجال من التاورغاء حمل جثة إرحيل عبد الله عبد السلام إلى عربة وأجبروا بعدها على الركوب فيها أيضاً. منظمة العفو

الدولية قابلت أحدهم بعد إطلاق سراحهم وتحدث سوء المعاملة التي تعرض لها هو والآخرين أثناء نقلهم إلى مخيم اليرموك العسكري على النحو التالي: "*في السيارة، أرغمنا على وضع أقدامنا على إرحيل والجلوس عليه على الرغم من أنه كان قد فارق الحياة. وتعرضنا للإهانة والضرب في السيارة حتى قبل وصولنا إلى مخيم اليرموك. ضربنا الرجال بأيديهم وبأسلحتهم. عاملونا كأننا لسنا بشراً. حتى الحيوانات تعامل بشكل أفضل. وبمجرد أن أخذنا إلى داخل مخيم اليرموك، تحسنت المعاملة*". وأطلق سراح الرجال الخمسة في وقت متأخر من بعد ظهر 30 أغسطس/آب بعد مفاوضات أجراها مجلس التاورغاء المحلي.

إن السلطات الليبية قد فشلت في توفير الحماية لمجتمع النازحين من أهالي التاورغاء من الهجمات الانتقامية على أيدي الميليشيات منذ أن طردتهم جماعات مصراتة المسلحة من منازلهم، في أغسطس/آب 2011، واتهمتهم بدعم حكم العقيد القذافي، وبارتكاب جرائم نيابة عنه. ولعدة أشهر بعد الصراع، جرت ملاحقة أهالي تاورغاء من قبل الميليشيات وعانوا من الاعتقالات التعسفية والتعذيب والقتل. ومنذ 2011، هوجمت مخيماتهم، خصوصاً في طرابلس، في عدد من المناسبات بالذخيرة الحية. وقد وثقت منظمة العفو الدولية اثنتين من الهجمات السابقة ضد مخيم الفلاح أسفرتا عن مقتل وإصابة مواطنين عاديين لا صلة لهم بالأنشطة العسكرية. وفي 15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قتل رجل آخر نتيجة إصابته بعيارات نارية، بينما أصيب ثلاثة آخرون عندما هاجم أفراد ميليشيا مصراتة مخيم الفلاح بالذخيرة الحية.[23] وفي 25 يوليو/تموز 2013، أصيب سائق سيارة أجرة بجروح قاتلة بعد أن فتحت مجموعة من المسلحين مرت قبالة المخيم في سيارة لا تحمل أية علامات النار عليه بينما كان واقفاً قرب مدخل المخيم.[24] وفي فبراير/ شباط 2012، أسفرت إغارة قامت بها إحدى الميليشيات على جنزور عن مقتل سبعة أشخاص، بينهم ثلاثة أطفال. بينما أصيب 13 رجلاً آخر بجروح جراء إصابتهم بأعيرة نارية.

الخلاصة الوتوصيات

شهد النزاع المسلح في غرب ليبيا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات خطيرة للقانون الدولي الإنساني على يد الميليشيات والجماعات المسلحة، بما في ذلك جرائم حرب محتملة. فأولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب أو يأمرون بارتكابها أو يكونون في سدة المسؤولية المباشرة عندما ترتكب عرضة للمقاضاة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي تملك الولاية القضائية على الحالة في ليبيا. وبموجب القرار 2174 لمجلس الأمن الدولي، الذي تبناه المجلس في أغسطس/آب 2014، فإن الأفراد المسؤولين عن "التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الانسان أو القانون الانساني الدولي المعمول به، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الاعمال أو ارتكابها في ليبيا" يخضعون لعقوبات من الأمم المتحدة، بما فيها لحظر سفرهم وتجميد أرصدتهم.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع قادة الجماعات المسلحة والميليشيات المشاركة في النزاع إلى ما يلي:

- الإدانة العلنية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنسان، واتخاذ الإجراءات لوقفها، وعلى وجه الخصوص أعمال الاختطاف والتعذيب وسواهما من ضروب سوء المعاملة، وأعمال النهب والسلب وتدمير الممتلكات المدنية، والتوضيح لكل شخص تحت إمرتهم بأنه لن يتم التساهل مع مثل هذه الأعمال تحت أي ظرف من الظروف؛

- إبلاغ العائلات بمصير أقربائها المختطفين، بمن فيهم من توفوا، وكشف النقاب عن ظروف وفاتهم ومكان دفنهم؛

- الإفراج فوراً عن أي شخص محتجز حصرياً على أساس موطنه الأصلي أو رأيه السياسي؛

- معاملة جميع المعتقلين، بمن فيهم المقاتلون الذين يتم أسرهم، معاملة إنسانية، وحمايتهم من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم؛

- تسريح أي عضو ينتمي إلى جماعتهم من صفوفهم، إذا ما اشتبه بتورطه في التعذيب وغيره من الانتهاكات؛

- وقف الخدمات المباشرة على المدنيين وعلى الأعيان المدنية فوراً، بما في ذلك على المرافق الطبية، والهجمات العشوائية؛

- احترام العاملين في المهن الطبية وسيارات الإسعاف وغيرها من وسائل النقل الطبية المستخدمة حصراً للأغراض الطبية، وضمان تلقي المقاتلين الجرحى الرعاية والعناية الطبيتين اللازمتين لعلاج حالاتهم دون تمييز؛

- التعاون التام مع التحقيقات التي يباشر بها لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني.

الهوامش

[1] رفضت الميليشيات التي تشكلت أثناء وعقب النزاع المسلح لسنة 2011 بعناد التخلي عن أسلحتها إلى حين الاستجابة لطلبها بتطهير جميع المؤسسات، بما فيها قوات الأمن، من "بقايا النظام السابق". وعلى سبيل المثال، اتهمت الميليشيات المتحالفة مع ائتلاف "فجر ليبيا" الميليشيات المتمركزة في الزنتان، مثل قوات القعقاع، بإدماج منتسبين سابقين إلى كتائب القذافي في صفوفها.

[2] يركز هذا التقرير الموجز فقط على الانتهاكات التي ارتكبت في طرابلس وغيرها من مناطق غرب ليبيا ما بين 13 يوليو/تموز ونهاية سبتمبر/أيلول 2014.

[3] ورشفانة هي إحدى أكبر القبائل الليبية. ويعيش أبناؤها في المناطق الواقعة إلى الجنوب الغربي من طرابلس. واتهمت القبيلة بالانحياز إلى االقوات المسلحة للعقيد معمر القذافي إبان النزاع المسلح لسنة 2011، ونتيجة لذلك، اعتقل العديد من أبناء القبيلة على أيدي الميليشيات الملحقة بالدولة منذ ذلك الوقت. وأدت حملات الاعتقال إلى شعور متنام بالاستياء من جانب مجتمع القبيلة وإلى تآكل ثقتها في السلطات المركزية، ما أدى إلى اشتباكات مسلحة متقطعة بين جماعات صغيرة مسلحة من ورشفانة وميليشيات تابعة للدولة، وإلى حد كبير من الزاوية ومنطقة سوق الجمعة من طرابلس، وسواهما. وفي يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2014، جرح أشخاص عاديون من ورشفانة وقتلوا، بينما لحقت أضرار ببيوتهم نتيجة إطلاق نار متهور عليها من مدافع مضادة للطائرة ومدافع مورتر وأثقل عياراً ومقذوفات صاروخية من قبل ميليشيات تابعة للدولة.

[4]) انظر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، نزوح ما يربو على 100,000 شخص في ليبيا على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية الأخيرة، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أنظر، http://www.unhcr.org/5437b1a3746.html؛ وانظر أيضاً "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، تحديث عاجل 2، الوكالات الإنسانية تطلق مناشدة للرد على النزوح الواسع النطاق في ليبيا، 8 أكتوبر/تشرين الأول، على الموقع: http://reliefweb.int/report/libya/ocha-flash-update-2-humanitarian-agencies-launch-appeal-respond-large-scale

[5] انظر منظمة العفو الدولية، بيان صحفي، *ليبيا: القصف العشوائي الذي طال المناطق المدنية في طرابلس وبنغازي يرقى إلى مصاف جرائم الحرب* ، 6 أغسطس/آب 2011.

[6]) تمكنت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر و"جمعية الهلال الأحمر الليبي" من إيصال مواد طبية عاجلة للمرة الأولى في 17 سبتمبر/أيلول. قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الليبي بإيصال مساعدات طبية عاجلة ، 17 سبتمبر/أيلول 2014، ويمكن الاطلاع عليه من: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/news-release/2014/09-16-libya-benghazi-deliver-urgently-needed-medical-supplies.htm

[7] "مجلس شورى ورشفانة هيئة تجمع شيوخ العشائر وغيرهم من الشخصيات البارزة في المدينة للتعامل مع مختلف القضايا التي تهم المجتمع المحلي، بما في ذلك أحياناً عمليات الاعتقال والاشتباكات المسلحة والمفاوضات القبلية.

[8] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2)(ج)(1) وج(3) وهـ(12).

[9] بيان مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسوده، بالعلاقة مع العنف المتصاعد في الحالة الليبية، 25 يوليو/تموز 2014، للاطلاع: http://www.icc-cpi.int/en_menus/icc/structure%20of%20the%20court/office%20of%20the%20prosecutor/reports%20and%20statements/statement/Pages/otp-statement-12-06-2014.aspx

[10] قرار مجلس الأمن 2174 (2014)، للاطلاع:
http://www.un.org/News/Press/docs/2014/sc11537.doc.htm

[11] تزايدت الاغتيالات في بنغازي، بما في ذلك للناشطين وسواهم من المدنيين، في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014.

[12] شُكلت المجالس العسكرية إبان النزاع المسلح في 2011 من قبل المجتمعات المحلية التي انتفضت ضد حكم العقيد معمر القذافي بغرض تنسيق جهود الكتائب المسلحة المحلية. وفي غياب الجيش، أصبحت الكتائب تحت سلطة هذه المجالس العسكرية لتقوم بجملة مهام أمنية من قبيل العمل الشرطي ومكافحة الجريمة. وفي بعض المدن، مثل الزنتان، ما برحت المجالس العسكرية تعمل حتى اليوم.

[13] "مجلس شورى الزنتان" هيئة تضم شيوخ العشائر وغيرهم من الشخصيات البارزة في المدينة للتعامل مع مختلف المسائل التي تهم المجتمع المحلي، بما في ذلك أحياناً القبض على الأشخاص والاشتباكات المسلحة والمفاوضات القبلية. وقامت مجتمعات محلية أخرى في ليبيا بتشكيل مجالس الشورى الخاصة بها.

[14] انظر http://www.alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=36593

[15] قام مجلس شيوخ العشائر بدور الوساطة بين الميليشيات المتناحرة منذ نهاية النزاع المسلح في 2011.

[16] رأي معلن للدكتور ديريك باوندر.

[17] مراسلات منظمة العفو الدولية مع "مراسلون بلا حدود"، 16 سبتمبر/أيلول 2014.

[18] على سبيل المثال، في 19 سبتمبر/أيلول 2014، اغتيل 10 أشخاص في بنغازي، بمن فيهم ناشطان شابان في المجتمع المدني، وهما توفيق بن سعود، ويبلغ من العمر 18 سنة، وسامي الكوافي، ويبلغ من العمر 17 سنة. وجاءت هذه الاغتيالات عقب مقتل محامية حقوق الإنسان والناشطة من أجل حقوق المرأة، سلوى بوقعيقيص، في 25 يونيو/حزيران 2014. انظر منظمة العفو الدولية، يجب على ليبيا أن تكفل إجراء تحقيق مناسب عقب مقتل محامية بارزة رمياً بالرصاص، 26 يونيو/حزيران 2014: http://www.amnesty.org/en/news/libya-must-ensure-proper-investigation-after-lawyer-salwa-bugaighis-shot-dead-2014-06-26

[19] انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *رئيس حقوق الإنسان زيد يدين الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا*، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014، للاطلاع:
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15168&LangID=E

[20] انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مذكرات إيجاز، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

[21] انظر البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية، *ليبيا: الاعتداء على إحدى وسائل الإعلام مع تصاعد التوتر جراء قانون العزل السياسي*. ، 8 مارس/آذار 2013.

[22] التاورغاء، هم جماعة ليبية من داكني البشرة يبلغ عددهم 40,000 شخص، ونزحوا قسراً من مدينتهم الأصلية، تاورغاء، في أغسطس/آب 2011 جراء هجمات من قبل ميليشيات من مصراتة اتهمتهم بدعم العقيد معمر القذافي وبارتكاب جرائم حرب خدمة له. وهم مهجرون منذ ذلك الحين ويعيشون، في معظمهم، في مخيمات شحيحة الموارد في بنغازي وطرابلس.

[23] انظر منظمة العفو الدولية، ليبيا: عندما أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين ، 21 نوفمبر/أيلول 2013، (رقم الوثيقة: MDE 19/012/2013): http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/012/2013/ar

[24] انظر منظمة العفو الدولية، *ليبيا: ممنوعون عن ديارهم، استمرار تهجير واضطهاد التاورغاء والمجتمعات المهجرة الأخرى في ليبيا* (رقم الوثيقة: MDE 19/011/2013):
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE19/011/2013/en/4f54204b-39e4-4b29-8a04-ce374710fff7/mde190112013ar.pdf

ليبيا: تحت حكم السلاح

حالات الاختطاف والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات في غرب ليبيا

منذ بدء النزاع المسلح في غرب ليبيا، في يوليو/تموز 2014، بين ائتلاف "فجر ليبيا" من الميليشيات، وخصومهم الذين ينتمي معظمهم إلى مدينة الزنتان ومنطقة الورشفانة، ارتكبت الميليشيات والجماعات المسلحة، من جميع الأطراف، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني، يرقى بعضها إلى مرتبة جرائم الحرب.

ويصف هذا التقرير الموجز، الذي يستند إلى مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014، الطيف الواسع من الانتهاكات التي اقترفتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك القصف العشوائي وعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن من المدنيين، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وأعمال القتل الميداني. كما أقدمت الميليشيات والجماعات المسلحة على إحراق الممتلكات المدنية وتدميرها ونهبها، وعلى مهاجمة المهنيين الطبيين وناشطي المجتمع المدني والأشخاص المهجرين داخلياً.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الميليشيات والجماعات المسلحة إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي شخص اختطف على أساس هويته العرقية أو الجهوية، أو بسبب ولاءاته السياسية تحديداً. كما يجب معاملة جميع المعتقلين، بمن فيهم الأسرى من المقاتلين معاملة إنسانية بموجب القانون الدولي الانساني. ويجب على القيادات العسكرية أن توضح لمن هم تحت إمرتها بأنه لن يتم التساهل مع التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وأن تقصي عن أماكن الاحتجاز أي أشخاص يشتبه بأنهم قد شاركوا بمثل هذه الأعمال.

فأولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب أو يأمرون بارتكابها أو يكونون في سدة المسؤولية المباشرة، عندما ترتكب، عرضة للمقاضاة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي تملك الولاية القضائية على الحالة في ليبيا.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية